الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الجزائر 2000-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و إقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

■ **نايت علو كمال**

إشراف الأستاذ(ة)

■ **قسوري إنصاف**

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وعرفان

بسم الله و الحمد لله و الشكر لله العلي القدير على توفيقه وعونه لي على إتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر الجزيل و الإحترام و التقدير إلى الأستاذة المشرفة قسوري إنصاف على كل ما قدمته لي من نصائح و إرشادات قيمة أثناء تأطيري.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لزميلي و صديقي العزيز بن يحي عبد الحفيظ على مساعدته و نصائحه القيمة التي ساهمت في إنجاز هذه المذكرة.

كما اتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى أخواتي حفظهم الله لي ورعاهم

إلى جميـع الأصدقاء

إلى كل من نسيه قلمي و لم ينساه قلبي

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع

ملخص

في السنوات الأخيرة أصبحت مختلف الدول النامية تتسابق جاهدة من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث عمدت إلى تعديل سياستها و توفير الحوافز و المناخ الملائم لجذب هذا النوع من الإستثمار، و لذلك لما يكتسبه الإستثمار الأجنبي من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

حيث سعت الجزائر منذ الثمانينات لتهيئة و ترقية مناخ الإستثمار من خلال سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية التي تساعد على فتح المجال لدخول الرأسمال الأجنبي من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بنوعية المملوك بالكامل أو بالشراكة الأجبية، عموما يمكن أن نستخلص أن الجزائر تسير وفق نهج سليم، لكن بالرغم من كل الجهود يبقى قطاع المحروقات يظفر بحصة الأسد مقارنة بباقي القطاعات التي تعاني شحا في الإستثمار الأجنبي المباشر، لذا يجب على السلطات المعينة بالإستثمار العمل على تدعيم باقي القطاعات وهذا لتنويع مصادر الدخل الوطني.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة الأوروجزائرية، الشراكة الأورومتوسطية.

Resumé

Durant les dernières années, les diifférents pays en développements se concurrencent pour attirer les inverstissements étrangers directs. En effet, ils modifient délibérémnt leurs politiques et à mettre à disposition tous les éléments ainsi que le climat adéquat incitant à attirer ce type d'inverstissement et ce, en raison de l'immportance capitale que représente l'investissent étranger dans la contribution au développement économique, et l'algérie, comme tant d'autres pays, s'inscrit dans cette lignée à cherché depuis des années quatre a une série de réformes economiques qui permettront d'ouvrir la voie à l'entrée de capitaux étrangers grâce à l'ied deux types de partenariat a part entiere ou à l'étranger peut généralement conclure que l'algérie se déroule conformément à l'approche du son, mais en dépit de tous les eggorts reste du secteur des hydrocabures eccumuler la part du lion par rapport à

d''autres sectures connissent une pénrie d'investissments étrangers dirrects il faut que les autorités concermées a investi travail pour renforcer d'autres secteurs, ce qui est de diversifier les sources de renenu national.
Nots clées: inverstssement diirect etrager, paartenariat euro médterranéen-partenarial euro algériien.

قائـــمـــــة الأشكـــال

قـــــائمـــــة الأشكـــــال

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	المبالغ المستهلكة من قبل دول جنوب المتوسط	61
02	الإستثمارات الواردة إلى الجزائر	94
03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي خلال فترة 1998-2001	97
04	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأوروجزائرية	99
05	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2015)	102
06	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث مبالغها خلال الفترة (2002-2015)	103

قائمـــة الجـــداول

قـــائمـــة الجـــداول

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	خطوات إنتقال الجزائر إلى الشراكة الدولية	50
02	التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية	53
03	نصيب دول الضفة الجنوبية للمتوسط	60
04	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA-1 خلال الفترة (2000-2003)	64
05	المساعدات المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي خلال فترة (1995-2005)	66
06	النشاطات التمويلية لبنك الإستثمار لبنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر	67
07	يوضح الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م 3).	86
08	تطوير تكلفة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر 2003-2015	93
09	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1998-2001	96
10	الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي للجزائر خلال الفترة 2003-2008	98
11	توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2015	101
12	التوزيع الجغرافي الاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2015)	105

فـــهرس المـــحتويـــات

فهـــــــــرس المحتـــــويـــــات

العنـــــــوان	الصفحة
إهداء	
شكر و عرفان	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: خصائص وأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الثالث: أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر	9
المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر: الدوافع، الأهداف، و الأهمية	18
المطلب الأول: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر	23
المبحث الثالث: الأثار السلبية للإستثمار الأجنبي و مخاطره	26
المطلب الأول: الأثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الثاني: الأثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر .	28
المطلب الثالث: مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية	
تمهيد	34
المبحث الأول: الإطار التأسيسي لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	36

فهـــــــــرس المحتـــــويـــــات

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الشراكة	36
المطلب الثاني: ماهية الشراكة الأورومتوسطية	39
المطلب الثالث: مسار برشلونة و محاورها الأساسية	43
المبحث الثاني: مسار الشراكة الأوروجزائرية	47
المطلب الأول: المحاور الرئيسية للشراكة الأوروجزائرية	47
المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأوروجزائرية و شروط نجاحها	54
المطلب الثالث: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية	57
المبحث الثالث: تحليل الجوانب المالية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من خلال البرامج المالية MEDA1 وMEDA2 و برنامج بنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر	58
المطلب الأول: تحليل الجوانب المالية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من خلال برنامج MEDA1 وMEDA2	58
المطلب الثاني: برنامج بنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر	65
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	
تمهيد	71
المبحث الاول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية	72
المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
المطلب الثاني: المناخ الإستثماري في الجزائر	84
المطلب الثالث: الإمتيازات و الضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	87
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	92
المطلب الأول: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	92
المطلب الثاني: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في للجزائر من الإتحاد الأوروبي	95
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	100
المبحث الثالث: تأثيرات الإستثمارات الأجنبية الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري	107

فهـــــــــرس المحتـــــويـــــات

المطلب الأول: أثار الشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري	107
المطلب الثاني: أثار الشراكة الأوروجزائرية على التوازنات الإقتصادية الكلية	110
المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية	113
خلاصة الفصل	115
خاتمة عامة	117
قائمة المراجع	121
فهرس المحتويات	132
قائمة الجداول	136
قائمة الاشكال	138
ملخص	

المقـــدمـــة

المقـدمـــة العـامـــة

تعاني معظم الدول النامية العديد من المشكلات التي تؤثر على خطط التنمية الإقتصادية فيها، ومن المعروف أن خطط التنمية في هذه الدول تهدف إلى رفع معدل النمو الإقتصادي ورفع مستويات الرفاهية بها، ومن المعروف أن عماد عملية التنمية الإقتصادية هو رفع معدلات الإستثمار وهذا ما يستلزم ضرورة توافر برامج ملائمة للتمويل، كما أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية هي عدم توفر مصادر التمويل المحلية اللازمة لإستيراد السلع الرأسمالية، و ذلك نتيجة عدم إستقرار حصيلة صادرات هذه الدول.

ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية ومن بين هذه المصادر الإسستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل دور حيوي في رفع قدرات الإنتاجية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة و الإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول النامية التي دفعت بها إلى تسارع و تسابق نحو الإلتحاق بمركب التكامل و الإندماج في الإقتصاد العالمي، و السعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو إقتصاديتها و تعزيز حياوياتها، وتوزيع مصادر الدخل و جلب التكنلوجيات الحديثة و الدخول في دائرة التطور الإقتصادي الجاري بإستمرار.

و الدولة الجزائرية كالعديد من الدول النامية قد ورثت غداة الإستقلال إقتصادا هشا وتابعا للإقتصاد الفرنسي الذي أدى بها إلى عدم تمكنها من مسايرة متطلبات التنمية، لذا قد عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات الإقتصادية ورفع المستوى المعيشي و كسب مقومات و إمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، و لذلك سعت السلطات الجزائرية في الفترة الأخيرة إلى إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الاجنبية، و إدراج إستراتيجية الشراكة ضمن خطط التنمية الإقتصادية حيث سعت الجزائر للإندماج في الإقتصاد العالمي وعدم البقاء في معزل عن التطورات الإقتصادية العالمية و يبرز

ذلك من خلال الحوار الذي بادرت به مع المجموعة الأوروبية و الذي أسفر بعد سلسلة من المفاوضات إلى توقيع إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في 22 أفريل 2002 لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

ويثير موضوع الشراكة الأوروجزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى التحليل و الدراسة ولعل أبرز أدوارها هو تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أول مصدر للتنمية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

بحث هذا الموضوع يمكنا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

إن هذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات فرعية نوجزها فيمايلي:

1-ماذا نعني بالإستثمار الأجنبي المباشر؟

2-هل ساهمت الشراكة الأوروجزائرية في تطوير و تحسين النظام القانوي الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

3- هل تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر لغرض جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يحدث خارج حدود الدولة الأم و ذلك عندما يمتلك المستثمر المقيم في الدولة الأم أصلا إنتاجيا في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.
2. تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تطوير و تحسي النظام القانوني الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
3. تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

أهداف الدراسة:

1. عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري للإسستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأوروجزائرية.
2. تسليط الضوء على مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و إستعراض الأثار الإيجابية و السلبية له.
3. التعرف على دوافع الجزائر من توقيع الشراكة الاوروجزائرية وكذا التطرق إلى مضمون الشراكة الأوروجزائية.
4. الوقوف على دوافع المناخ الإستثماري بالجزائر.
5. تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالإستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لإستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسب البطالة و الإستفادة من التكنولوجيا المتطورة....، وتكمن أهمية البحث ايضا في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروجزائرية وذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية.

منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات، قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة إقتصادية حضيت بإهتمام العديد من الباحثين و الإقتصاديين في الأونة الأخيرة.

بالإضافة إلى المنهج الإستكشافي لتحديد مدى مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الإعتماد على بيانات من مصادر ثانوية تمثلت في إستخدام الإحصائيات وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة.

مجتمع الدراسة :

طبقت الدراسة في الجزائر لمعرفة دور الشراكة الاوروجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و ذلك لمحاولة إيجاد نقاط القوة التي تتميز بها الجزائر عن غيرها من الدول و التركيز عليها كعامل لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي، و إيجاد نقاط الضعف لمحاولة معالجتها وهذا من اجل إستقطاب المزيد من الإستثمارات لتحقيق ما تهدف إليه الدولة.

فترة الدراسة :

في دراستنا هذه قد إستخدمنا الفترة الممتدة ما بين 2000-2015، و ذلك لأن في هذه الفترة زاد حجم تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث يمكن القول أنه لم يستخدم في الجزائر قبل الفترة التي تم إعتمادها في دراستنا، ولو وجد الإستثمار الأجنبي المباشر قبل هذه الفترة فيكون بنسبة ضئيلة جدا و تكاد تكون منعدمة، و ما يجدر ذكره أن الجزائر في هذه الفترة قد سعت جاهدة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

وسائل جمع البيانات:

لقد إستخدمنا في دراستنا هـذه مجموعة من الكتـب، الأطروحات و الرسائل الجامعيـة، المجـلات و مجموعة من الملتقيات الوطنيــة و الدولية، بالإضافة إلى تقارير و بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و المؤسسة العربية لضمان الإستثمار المنشورة في موقعها الإلكتروني، و كذلك القوانين و المراسيم التشريعية.

الدراسات السابقة:

* إبراهيم بوخلجة، (2013) "دراسة تحليلية و تقيمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية- دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، إن الهدف من الدراسة هو دراسة و تقيم نتائج واقع التعاون الإقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في إتفاق الشراكة الأوروجزائرية، و الوقوف على إنعكاساته على الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الكلية،و الأفاق المستقبلية لهذا

الإتفاق إن المنهج المتبع في هذه الدراسة يجمع بين المنهج الوصفي و المنهج التاريخي لإعطاء رؤية واضحة للشراكة.

* دراسة كاكي عبد الكريم، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الوطني، 2010، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دراسة أساليب جذبها و توطينها في الجزائر، وكذا دراسة نتائج تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، و إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن هذا النوع من الإستثمارات يلعب دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الإقتصاد الوطني، و أن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم أكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الإقتصاد و ما يميز هذه الدراسة أنها ربطت جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد على زيادة تنافسية الإقتصاد الوطني.

* عمورة جمال: دراسة تحليلية و تقيمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية (2005)، حيث تهدف هذه البحث إلى دراسة الأثار الإقتصادية لإتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، و ذلك من خلال بعض التجارب السابقة كتجربة تونس، المغرب و مصر التي بدأت بالفعل تنفيذ الإلتزامات المترتبة على تلك الإتفاقيات، قصد الإستفادة منهاا في تجربة الجزائر، كما إعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، وذلك لعرض المعلومات وفقا لتسلسل التاريخي و المراحل التي مر بها الإقتصاد العالمي عامة و الإقتصاد العربي خاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الشراكة تهدف إلى زيادة فرص الإستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الإتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا، تحسين نظام الرعاية الصحية.

تشام فاروق: أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر(2004)، حيث تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في الدول العربية حول ضرورة إجراء إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وما ينجز عليها من نتائج إيجابية و سلبية.

هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يليها ثلاثة فصول ثم خاتمة و ذلك كالتالي:

في الفصل الأول: سيتم التطرق فيه إلى الإطار العام للإستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم- خصائصه و أنواعه.

سنتطرق على أشكال ومحدودات الإستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة على دوافعه و أهدافه و أهميته و في أخر الفصل فسنتطرق على أثار ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فعنون بـ: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية وبه ثلاثة مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية و المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مسار الشراكة الأوروجزائرية أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى تحليل الجوانب المالية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من خلال البرامج المالية MEDA1 و MEDA2 وكذا من خلال برنامج بنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر.

أما الفصل الثالث الذي هو عبارة عن الإطار التطبيقي و الذي عنون بـ الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، و به ثلاثة مباحث حيث سنتطرق في

المبحث الأول: إلى محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية.

أما المبحث الثاني: سيدرس واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي المبحث الثالث: سنبين أثار الشراكة الأوروجزائرية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـد:

تعتبر قضايا الإستثمارات الأجنبية المباشرة محور إهتمام الكثير من الكتاب و رجال الأعمال و الحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث زادت أهمية الإستثمار الأجنبي كأحد أهم مصادر التمويل الخارجي و ذلك بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالمساعدات و القروض...الخ

وبصفة عامة يتركز الجدل الدائر حول جدوى هذا النوع من الإستثمارات من وجهة نظر الدول النامية حول عدد من المحاور و القضايا الرئيسية والتي تتقدمها إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على ديناميكية التنمية في هذه البلدان، وقبل الخوض في ذلك يتسنى لنا البحث في طبيعة هذا النوع من الإستثمارات و أشكاله المختلفة التي تتباين بشأنها إختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية و ذلك لعوامل و إعتبارات عديدة، وبالإضافة إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول إلى إجتنابه لتحقيق أهدافها، فإن تحقيق هذا الإستثمار الذي يتصف بالإيجابيات و السلبيات مرهون أساسا بمدى توفر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته و لدراسة هذا إعتمدنا على المباحث التالية

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن الإستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر دوافعه– أهميته– أهدافه.
- المبحث الثالث: أثار الإستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، وهذا ما جعله موضوعا للجدل بين مختلف الاقتصاديين، ومحور اهتمام الباحثين ورجال العمال في مختلف الدول، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الماضي، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية لأي دولة صار من الضروري التطرق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال: تعريفه، خصائصه، أنواعه، أشكاله، أهدافه ومحدداته.

المطلب الأول

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف نظرة الباحثون والاقتصاديون في إعطاء وتحديد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي لبعض الهيئات والمؤسسات الدولية، ثم يتم التعرض إلى مختلف التعاريف لبعض المفكرين والاقتصاديين.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الهيئات والمؤسسات المالية الدولية:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الهيئات و المؤسسات الدولية والتي من بينها:

أولا/ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad):

يُعرِّف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة "الأونكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومعبّرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). [1]

(1)- باسم حمادي الحسين، **الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية و أثرها في التنمية الإقتصاد** ، منشورات الحلبي الحقوقية 2014، ص17.

تعريف صندوق النقد الدولي: (F.M.I):

يُعَرَّف الاستثمار الأجنبي أنه مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التمويليةلعملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة [1]

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE):

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة غير حكومية، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (إرتباط) فيما بينهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، وهي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي.

تعريف البنك الفرنسي (La banque de France):

يُعرِّف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

-ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرعية.

- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الإنتاجية، تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% (لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%).

- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدَم للشركة من طرف المستثمر بمجرد تكوُن الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع. [2]

(1)- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، دار الحامد للنشر و التوزيع 2014، ص33.

(2)- عبد الكريم كاكي، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية، 2013، ص ص20-21.

تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. [1]

ثانيا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المفكرين و الإقتصاديين

وردت الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر من المفكرين و الإقتصاديين و التي من بينها:

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل. [2]

كما تعرف الإستثمارات الأجنبية المباشرة بكونها الأموال الأجنبية (حكومات، أو أفراد، أو شركات)، التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدول المضيفة، أي هي الإستثمارات التي تحدث في منشأة تمارس نشاط في إقتصاد إقليم غير إقليم المستثمر.

ويعرف أيضا بأنه إستثمار تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال :

خلق و إنشاء أو توسعة الشركات، فروع أو شبكات.

المشاركة في شركة جديدة أو موجودة و التي هدفها إقامة روابط إقتصادية طويلة مع الشركة والتي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة و السيطرة على تسيير هذه الشركة. [3]

---

(1)- عبد الكريم بغداش، **الإستثمارالأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه**، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007-2008 ، ص50.

(2)- فريد النجار، **الإستثمار الأجنبي و التسويق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000، ص23.

(3)-عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

ويعرفه "ماجد أحمد عطاء الله" الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في الإقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد أخر [1]

إنطلاقا مما سبق، يمكن القول أن الهيئات و المؤسسات الدولية تتفق في تعريفها للإستثمار الأجنبي المباشر على النقاط التالية:

– أن يمارس نشاط الإستثمار في إقليم بلد مضيف غير بلد المستثمر الأصلي

–المشاركة في إتخاذ القرارات.

–التأكد على طول مدة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في إقتصاد ما (بلد المستثمر) في مشروع مقام في إقتصاد أخر (البلد المستقبل للإستثمار) يمكنه من إتخاذ القرار في الإدارة والذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل.

(1)–ماجد أحمد عطاء الله، **إدارة الإستثمار** ، طبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص99.

المطلب الثاني

خصائص و أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر خصائص تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى أنه يأخذ أنواع متعددة تسمح له بالتفرع في شكله و نوعه.

أولا: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج ، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من مواد، حيث لا يقدم الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة. [1]

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

إضافة إلى أنه مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهاته للاستثمار في الصناعات المتعلقة بالتصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جزئيا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة. [2]

وهناك خصائص أخرى نوردها كالتالي:

يتجه الإستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الإستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الإستثمار في الداخل أي بلد المستثمر وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين

---

(1)–دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002 ، ص214.

(2)–الموسوي ضياء مجيد، **العولمة و إقتصاد السوق الحرة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص129.

مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح و إحتمالات التدخل الحكومي في الإستثمار الدولي الوافد .

تتجه الإستثمارات الدولية للدول المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة و الضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة، وتعتبر المكسيك و البرازيل ذات مستقبل للإستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية

من خصائص الإستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الإدخار المحلي و ترفع من حجمه وتوجهه الأمثل لخدمة الدورة الإقتصادية.

معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج[1]

ثانيا: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

إختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر والتي أفرزت كل منها أنواع معينة منه

1-إستثمار أجنبي يبحث عن موارد

هذا الشكل هو أكثر من أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر إنتشارا في الدول النامية، ومن الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط والغاز وغيرها من الموارد الخام .

2-إستثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة

ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفء والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى إقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الإستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق أسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية و الإدارية فحسب و إنما تكون رخيصة الكلفة.[2]

(1)-عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص39.

(2)-أو سرير منور، عليان نذير، **حوافز الإستثمار الخاص المباشر** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، 2005، ص118.

3-إستثمار أجنبي يبحث عن الخدمات

يعد من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء و الكهرباء و الطاقة و المواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين و التمويل لبعض أنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر.

4-إستثمار أجنبي يبحث عن سوق:

يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم.

ومع تقدم آليات العولمة تطور حجم الإستثمارات الخارجية المباشرة حيث وصلت نسبتها عام 2000 إلى 20% من الناتج القومي الإجمالي ويعود ذلك إلى هيكلة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات حول السوق العالمية.[1]

المطلب الثالث

أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال منها:

1-**الإستثمار المشترك:** يقوم هذا النوع على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر من خلال شراكة دولية، و يحدث ذلك في شكل مشروعات إقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية، تتم في دول أجنبية (الدولة المضيفة) و بمشاركتها، و الإعتقاد السائد في الدول المضيفة، وهو إن صيغة المشاركة تجعلها قادرة على الحصول على إحتياجاتها من الموارد التكنولوجية و الخبرات الإدارية دون أن تتخلى على السيطرة و لو جزئيا على المشاريع المقامة على أراضيها.

(1)-أو سرير منور، عليان نذير، المرجع السابق، ص18.

ويمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

أ- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التطور التكنولوجي للبلد.

ب- خلق فرص عمل جديدة في إقتصاد البلد.

ج- زيادة فرص التصدير و تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.

د- الإستفادة من وفورات الحجم و تقليل التكاليف في بناء مشاريع إقتصادية واسعة الإنتاج.

هـ- إنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية.

وبجانب هذه المزايا ينطوي هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر على عدد من السلبيات بالنسبة للدول النامية المستضيفة، وفي مقدمتها خشية هذه الدول من التبعية و التحكم الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن عدم توفر طرف وطني كضوء قادر على المشاركة الفعالة في مجال الإستثمار، وهذا ما تعاني منه أغلب الدول النامية حيث تكون إمكانيتها محدودة في المشاركة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع وقلة عددها.[1]

2- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعد هذا النوع من الإستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج و التسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، و يتمثل هذا النوع من الإستثمار بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها و التي تتضمن دراسة الجدوى الإقتصادية و التقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدول المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية و جلب الخبراء و التقنيين و الإداريين و الألات و المعدات، و القيام بالإشراف على إنجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج و التسويق دون مشاركة الطرف المحلي.

(1)- الحسين باسم حمادي، مرجع سابق، ص ص 22-23-24.

وتحقق هذه الإستثمارات للمستثمر الأجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي و التسويقي و المالي و غيرها، وهذا يعني تحقيقها أرباحا كبيرة وبتكاليف قليلة ناجمة عن إنخفاض كلفة مدخلات الإنتاج بأنواعها المختلفة، كما إن مهمة المستثمر الأجنبي من المحتمل أن تكون سهلة للغاية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التوسع و التسويق و بشكل عام إن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إيجابية على الدول المضيفة منها:

أ –زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

ب –المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع مع إحتمال وجود فائض، للتصدير أو تقليل الواردات، و تحسين موازين مدفوعات الدولة النامية المضيفة للإستثمار.

ج– يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشترط الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر الأجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.[1]

أما بالنسبة للآثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية و الإحتكار الإقتصادي الذي يمارسه المستثمر الأجنبي، ولم يعد خافيا أن الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية إلى خدمة مصالحها و أهدافها الإستراتيجية بعد فرص قرارات من خلال مجموعة إتفاقات الإستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية و إتفاقية تجارة الخدمات، و إتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي تمثل به جملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها و حماية إقتصاداتها من الأثار السلبية المحتملة للإستثمار الأجنبي الوافد إليها، بالإضافة إلى تحويل الأرباح إلى الخارج هذه الدول وتهب ثروات الدول النامية. [2]

3–الإستثمار في المنطق الحرة: هو شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموما قرب الحدود البرية أو الجوية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، و النشاطات الإنتاجية فيها معفية من

(1)– الحسين باسم حمادي، المرجع نفسه، ص ص 25–26–27.

(2)– الحسين باسم حمادي، مرجع سابق، ص 27.

الحقوق و الرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية و المدخلات التي تدخل في هذا المجال ، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم، مثل الضرائب، الرسوم الجمركية و التعويضات الإجتماعية وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ و خطوط النقل بالسكك الحديدية و خطوط النقل العادية، مما يجعل أسعار هذه السلع منخفظة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل (الجزائر) و إن كانت غير عملية مئة بالمائة. [1]

4-مشروعات أو عمليات التجميع: يتعلق هذا الشكل بقيام الشركات متعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، حيث كلما تحركت هذه الشركات نحو الخارج زاد إهتمامها في الحفاظ على علاقاتها التجارية مع شركات أخرى و بالتالي فهم يشجعون هذه الشركات باستمرار على تموينهم من السوق الأجنبية المنوي العمل بها بمكونات منتج معين لتصنيعه بشكل نهائي، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخيرة و المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وما يمكن أن تتخذ هذه المشاريع شكل الإستمرار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي. [2]

5- **الإندماج و الإستحواذ :** يقصد بالإندماج (fusion) إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين جديد، أما الإستحواذ (ac qisition) فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالإستلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي و تذوب الثانية، ولقد أصبحت عمليات الإندماج و الإستحواذ بارزة، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، وزيادة إمتدادها الجغرافي، وتوسع حصتها في السوق العالمي، كما

(1)- كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص27.

(2)- زرقين سورية، **دور الإستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر (1999-2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص4.

تعرف بشركة تسيطر على شركة أخرى و ذلك بالإستحواذ على 50% من رأسمالها على الأقل، وتشكل عمليات الإندماج و الإبتلاع سمة مميزة لنشاط الشركات العابرة للقوميات.[1]

6- التحالف الإستراتيجي: التحالف الإستراتيجي هو قيام تحالف بين مستثمر محلي و أخر أجنبي، من أجل التعاون في المنافسة أو التعاون من أجل إستغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى بإتفاق بين المنافسين.[2]

ثانيا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي و الدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة.

1-محددات الإستثمار الأجنبي الراجعة للمستثمر الأجنبي: وتشمل مايلي:[3]

أ -**معدل العائد على الإستثمار** : يعتبر معدل العائد على الإستثمار أحد العوامل الهامة للمستثمر الأجنبي حيث لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الإستثمار و القدرة التنافسية في الإعتبار عند إتخاذ قرار بالإستثمار في دولة معينة.

ب-سعر الفائدة: بشكل عام يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال خاصة في حالة الإختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق بإتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا.

ج-التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل

---

(1)- كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص27،28.

(2)- كاكي عبد الكريم، المرجع السابق، ص28.

(3)- فريد أحمد قبلان، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات** ، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص ص1413.

الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية و تنويع منتجاتها.

2-محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم

قسم جوردان العوامل المتعلقة بالدولة الأم والتي تؤثر على تدفقات الإستثمارات الأجنبية كالتالي:[1]

أ -حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للإستثمار في الخارج.

ب إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي و حالة الركود في الدولة الأم.

ج- التبعية الإقتصادية من طرف الدولة المضيفة للدولة الأم حيث أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الافتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل أشكالها.

د-رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الدولة الأم في حماية براءات الإختراع و العلامات التجارية الخاصة بها، حيث أن الإستثمار في الدول المضيفة يضبط الحافز لدى هذه الدول في تقليد هذه المنتجات.

3-محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة: وتتمثل فيما يلي[2]

أ -**بنية أساسية مناسبة :** يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تتسم في تخفيض تكلفة للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الإستثمار الخاص فحضوض النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة و كذلك العالم الخارجي.

---

(1)- إيمان مودع، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، الأردن 2010، ص ص 29-30.

(2)- أميرة حسب الله محمد، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية- مصر) الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2005/2004، ص ص 38-39.

ب-مدى إهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية و دعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:

تساهم الشركات متعددة الجنسيات إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا و المهارات المناسبة للمنشأت الصناعية في الدول المضيفة و تتوقف درجة إستفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على إستيعابها و التكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الإستثمار المحلي في أنشطة البحوث و التطوير.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية و الإدارية و التنظيمية و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ج- الحوافز المالية و التمويلية : تلعب حوافز الإستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا في جذب الإستثمار الأجنبي، وتتمثل في الحوافز مالية مالية، حوافز تمولية.

* **حوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبة بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الإستثمار، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى.

* **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري وفي الإئتمان الحكومي المدعم.

د- سياسة إقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود بيئة إقتصادية كلية مستقرة، يعتبر من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار بصفة خاصة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

(1)- صورية مساني، **الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية و الإستثمار الأجبي المباشر و إنعكاسات على الدول النامية- دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص إقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 49.

* **سعر الصرف:** عادة ما تنجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول في ظل تخفيض عملتها، كما تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الإستثمارية وهذا ما يعكس تأثير تغيرات أسعار الصرف في الربحية النسبية للإستثمارات و حسب دراسة "كوشمان" لسنة 1985،و أكدها "أوراتا" 1998 حيث يرى أن تخفيض قيمة العملة بالإيجاب على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة إنخفاض تكاليف الإنتاج و الإستثمار إذ ما قورنت بالدولة الأم.

* **معدل التضخم:** هناك علاقة عكسية بين معدل التضخيم و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثير التضخم على سياسات التسعير و حجم الأرباح، حيث كلما إرتفعت معدلات التضخم ساهمت في إرتفاع تكاليف الإنتاج.

كما أن بإرتفاع معدلات التضخم تنخفض معدلات الربحية في سوق الدول المضيفة، كما أن التضخم يشوه النمط الإستثماري ، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الإستثمارات طويلة الأجل.

* **الإصلاح الإقتصادي:** إن تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على تخفيض درجة التضخم وعجز الموازنة و تقليل العجز في الميزان التجاري، كما يعتبر تطبيق برنامج نشاط الخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مشجع لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق و المشاركة في إقتصاد البلد المعني بإزالة العقبات المعوقة للإستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة.

هـ-العوامل السياسية:

إن القيام بالإستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الإستقرار السياسي، الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر و تشجيع أكبر لجلب الإستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الإستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الدول المستقبلة للإستثمارات و لهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة

سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الإستثمارات، وكذا الإهتمام و السهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة. [1]

(1)- عبد المجيد أونيس، **عبد الرحمان بن عنتر، الإستقرار الأجنبي و دوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات و التحولات الإقتصادية الدولية الراهنة، مداخلة ضمن المتلقى الدولي حول: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي- حالة بعض الدول النامية-** ، جامعة بومرداس، الجزائر، أيام 22-23 أكتوبر، 2007، ص8.

المبحث الثاني

الإستثمار الأجنبي المباشر: الدوافع، الأهداف و الأهمية

للإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة في الإقتصاد كونه وسيلة تمويل دولية فعالة للإقتصاديات النامية خاصة، إذ تلعب دورا في التقليل من المديونية الخارجية، هذه الأخيرة من بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة المضيفة للإستثمار بالإضافة إلى دوافع و أهداف أخرى تسعى إليها كل من الدول المانحة و الدول المضيفة لتحقيقها، وعلى ضوء ما سبق سيتم التطرق إلى: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه، و أهميته.

المطلب الأول

دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الإستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و إستقبال هذا المستثمر، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

أولا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر:

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الإستثمار الأجنبي المباشر:

* الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق إختراق أكبر للأسواق الأجنبية ولقد وجد أن التكامل الإقتصادي من العوامل المشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر كما قد يسع المستثمر الأجنبي من الإستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة ومهارات عالية لسد الإحتياجات الإقليمية و المحلية وفي العادة يتم تفضيل خيار

الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن الترخيص بهدف رفع الإستجابة لأوامر الشراء و زيادة المقدرة على تلبية إحتياجات الطلب المحلي.

* تعظيم الأرباح: حيث أن إختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة و الدولة المضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الإستثمار تبعا للميزة النسبة التي تتوافر في الدول المضيفة.

* تجنب العواقب التي تعترض حركة التجارة و الإستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة و الإستثمار أيضا نظام (قواعد المنشأ) الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج المحلية في المنتج النهائي.

* زيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر وتتحقق الزيادة في عائد الإستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض التكاليف الإنتاج الخاصة.

* السيادة الإقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج بإعتبار أن هذا الإستثمار يعود بفوائد عديدة على إقتصادها الوطني إذ يؤدي إلى فتح أسواق جديدة [1]

ثانيا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تكمن أبرز دوافع الدول المضيفة التي تسع من وراء قبولها و تشجيعها للإستثمارات الأجنبية بما يلي:

* الإستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور و تقدم علم الإدارة الحديثة الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية الناذرة في كثير من الأحوال.

---

(1)- الزهراني بندر بن سالم، **الإستثمار الأجنبي المباشر، ودوره في النمو الإقتصادي مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي في ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر**، السعودية، 2011، ص12.

* التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة المنتوج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.[1]

* بالإستثمار تحاول الدول المضيفة رفع نسبة الصادرات وزيادتها و بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها و خاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتوجاتها إلى الخارج كما هو الحال مثلا في تونس ، إذ تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصرف منتجاتها داخل البلد بل تصدير منتجاتها.

* تحقق الدول المضيفة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار لديها محاولتا منها القضاء أو التخفيف من مشكل البطالة، ومحدودية فرص العمل و ذلك بتشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشائها.

* إنشاء صناعة حديثة ومتطورة و التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة و التأمين.[2]

* يساهم الإستثمار الأجنبي في زيادة المقبوضات المالية من الخارج البلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للإستثمار.

* الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية حيث تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الشاسعة و المياه الجوفية...الخ[3]

(1)- عفيفي صديق محمد، **التسويق الدولي، نظم التصدير و الإستراد** ، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015، ص24.

(2)- فريد النجار، مرجع سابق، ص36.

(3)- موفق أحمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البيئة الإقتصادية مجلة الإدارة و الإقتصاد** ، جامعة الموصل، العراق، العدد 80، 2010، ص147.

المطلب الثاني

أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

يهدف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق العائد مهما كان نوع الإستثمار و كذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها، و تأمين الحاجات و كذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة، وهناك عدة أهداف للإستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن تقسيمها كالتالي:

أولا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر:

تهدف الشركات المتعددة الجنسيات من وراء قيامها بالإستثمار في الدول الأجنبية إلى تحقيق العديد من الإمتيازات و المنافع التي لا تتمكن من تحقيقها في البلد الأم، وهذه الأهداف هي:

1 -البحث عن وسائل و سبل لإختراق الأسواق الدولية.

2 -المساهمة في خلف علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعينية.

3 -الإستفادة من الإعفاءات الجمركية و التخفيضات الضريبة و مختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

4 -الإحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسيات[1]

5 -إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

(1)- كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 41، 42.

ثانيا: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة:

تهدف الدول المستثمر فيها من وراء قبولها للإستثمارات على أراضيها إلى تحقيق العديد من المزايا و الحصول على العديد من الأهداف، والتي من بينها:

1- الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية الجديدة في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية بإستثمار أموالها في مشاريع محددة في دول معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية الناذرة في كثير من الأحوال.

2- الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

3- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها و خاصة عند قيام مشروعات معينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج.

4- التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي بإستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

6 - تدريب العمال على إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة في الأعمال التجارية.[1]

(1)- خريوش حسين علي و أخرون، **الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص186،185.

المطلب الثالث

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت الدراسات الإقتصادية لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر و إختلاف الإقتصادية فيها، مما جعل منه موضوعا ذو أهمية بالغة وخاصة بعد رغبة معظم الدول في جلبه.

أولا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

توجد العديد من الإعتبارات التي تجعل من الإستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها:

* فالإستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.

* يعوض الإستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الإدخار القومي الذي تعانيه أغلب الدول النامية لتمويل عمليات التنمية و الإستثمار.

* يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر الإقتصاد على التأقلم مع الصدمات الإقتصادية الخارجية إذا ما أحس إدارته.

* قد يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث و التطوير في الدولة المضيفة و مثال ذلك الصين في علاقتها بالشركات كبرى مثل ميكرو سوفت وغيرها.

* إن الإستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا و كنتيجة فإن مهارات العمل ستتطور و سوف تفتح قدرات التسويق و التصدير.

* يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الناتج الوطني الإجمالي و خلق مناصب الشغل و بالتالي زيادة الإنتاج ومنه الوصول إلى الإستهلاك المحقق للرفاهية الإجتماعية و إشباع الحاجات الأساسية.[1]

(1)- عبد السلام رضا، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص87.

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي بالنسبة للمؤسسات المحلية:

إستندت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر لتشمل النواحي النوعية للمؤسسة و التي تتمثل في:

* زيادة و تحسين إنتاجية رأس المال و العمل على تحسينها بالإستمرار، و تحقيق الإستخدام و التوزيع الأمثل لرأس المال بين الفرص الإستثمارية المتعددة.

* تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

* رفع معدل الإستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم إرتفاع العوائد الملكية وهو مايدفع بدوره على زيادة المدخرات و بالتالي الإستثمارات.

* إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الألات و المعدات و زيادة التكويم الرأسمالي.

* إنتشار الأثار الإيجابية لى مستوى الإقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأماية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

* توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين و العمالة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الإنتاجية و ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و إرتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين. [1]

---

(1)- حبرة ليلى، **مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** ، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-2011/2010 ص ص18.17.

المبحث الثالث

أثار الإستثمار الأجنبي المباشر و مخاطره

تعتبر الأثار المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر موضوعا له جدل قوي بين المؤيدين و المعارضين له وهذا من خلال ترجيح أثاره الإيجابية و السلبية وفيمايلي عرض لأهم أثار الإيجابية و السلبية، للإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا أهم مخاطره.

المطلب الأول:

الأثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر:

يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا و المكاسب للدول المضيفة و يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 -**تكوين رأس المال:** يساعد على تحقيق أهداف النمو الإقتصادي و يضيف الفجوة بين حجم الإستثمارات المرغوبة وحجم المدخارات المحلية و خاصة في الدول ذات الموارد المالية المحدودة.

2 -**نقل التكنولوجيا و المعرفة الإدارية:** هي أهم الفوائد الخامة عندما يرتبط نقل التكنولوجيا الإنتاجية بتدريب المهندسين و العمال و الفنيين في الدولة المضيفة لى التعامل مع هذه التكنولوجيا عندما يرتبط العقد بنقل المعرفة و الخبرة في مجال التسويق و التمويل و الإنتاجية و المواد البشرية.

3 -**التنمية الإقليمية:** يمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن تستخدم بفعالية لتأطير و تنمية منطقة جغرافية معينة أو قطاع صناعي محدد في الدولة المضيفة حيث يعتبر الإستثمار الأجبي أحد أسرع الوسائل التي

تساعد على الحد من مشكلة البطالة في المناطق الإقليمية في دولة من الدول و ذلك لأن الوقت و التكاليف المرتبطة بإنشاء مثل هذه الصناعات و تنمية مثل هذه المناطق محليا قد يكون مانعا في الكثير من الأحيان فإنه في العديد من الدول يمكن الإعتماد على الإستثمارات الأجنبية و خاصة منها المباشرة كوسيلة لتنويع محفظة الإستثمارات وتوسيع القاعدة الصناعية للدولة مما يؤدي إلى تقليل إعتماد الدولة على قطاع واحد أو قطاعات محددة.

4 -**زيادة المنافسة:** تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة درجة المنافسة مما يؤدي إلى تحقيق التطور الصناعي المستديم للقاعدة الصناعية للدولة حيث تؤدي المنافسة إلى تقديم أساليب و منتجات و خدمات و أفكار جديدة من شأنها تحسين الأساليب القائمة لأداء الأعمال.[1]

5 -**الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات :** للإستثمار الأجنبي المباشر أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، و ذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريقة سلبية أو إيجابية، فالأثر الإيجابي يتمثل في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة، ويتم ذلك باللجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعات المحلية، وقد تساهم لاحقا في تخفيض النقص في إحتياطي النقد الأجنبي إذا ما وجهت تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة دخول الشركات المحلية لأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات لتلك الشركات.... [2]

(1)- عبد الكريم بعداش، مرج سابق، ص ص23،24.

(2)- الزهراني بدر بن سالم، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، دراسة قياسية للفترة 1970-2000 رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستار، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004، ص26.

المطلب الثاني:

الأثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر

يرى معارضو الإستثمارات الأجنبية المباشرة أن مساوئها تتمثل في الأتي:

1 -من الناحية التاريخية إرتبط الإستثمار الأجنبي المباشر بإستقلال شعوب الدول النامية ومواردها و إستنزاف ثرواتها الطبيعية و إستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيها وتشغيلها في ظروف غير إنسانية.

2 -+الإعفاءات الضريبية المهمة تؤدي على المدى الطويل إلى تضيف نطاق الوعاء الضريبي في البلد النامي مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الطويلة للخطر.

3 -+عادة رأس المال و الأرباح إلى البلد المصدر لرأس المال تؤدي إلى خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث خلل في ميزان مدفوعات البلد النامي المضيف.

4 -+حتمال تدخل الشركات العالمية في الحياة السياسية للبلد النامي من خلال فروعها وشركاتها الوليدة، بهدف خدمة أهدافها ومصالحها كما حدث في الشيلي وغيرها (السوق هي التي تقود السياسة عند الغرب).

5 -غالبا ما رأت فيه الدول النامية شكلا من أشكال الإحتلال الإقتصادي، وهي تلك الرؤية التي شجعتها الدول الإشتراكية، كما أن الفكر السياسي السائد أنذاك في الشمال و الجنوب تركز حول فصل وسيلة لكبح قوة الشركات الكبرى التي تنشئ مجرد مراكز تجميع بالدول المضيفة، تاركة الرقابة الإدارية و البحوث و التطوير لكي تتم بالدولة الأم، وحتى الإعتقاد بخلف فرص عمل و إن تحقق، سيتحقق بتكلفة عالية يتحملها دافع الضريبة بالدولة المضيفة.

6 -الشركات أحدثت مشاكل بيئية كبيرة ناتجة عن إنتهاك الموارد الطبيعية، زيادة معدلات التلوت و الفساد في التربة و الماء و الهواء، و الزحف على الأراضي الصالحة للزراعة و الغابات بإقامة مشاريع جديدة عليها.[1]

(1)- الغزي أنور بدر منيف، **دراسة في قانون الإستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون خاص**، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012 ، ص 25،26.

المطلب الثالث:

مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المخاطر التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا: مخاطر الإستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر من وراء الدول القائمة به و تتمثل

1- خطر السوق في الدول المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغيرة على الإستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة و عادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.

2- خطر التضخم: تعكس إرتفاع معدلات التضخم حالة عدم إستقرار في السياسة الإقتصاديةو هذا ما لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الإقتصاد ستزداد بالمقابل.

3- خطر تغيرات سعر صرف: و المتمثل في درجة المخاطر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة و المفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم إستثمارها في البلد المضيف و بعد تحويلها إلى عملة البلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

4- البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة و اليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

6 - الإستقرار السياسي: يتولد عن عدم الإستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الإستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجبي في ذلك البلد. [1]

(1)-يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية** ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثالث 2008، ص5.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

1-التعرض للأزمات و الهزات الاقتصادية العالمية لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.

2- استنزاف الثروات الوطنية و المواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة و كثرة لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه ولا تراعى في ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة.

3- طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافر للسوق المحلي والتي قد تمس حتى بالسيادة الوطنية.

4-أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية و الإستهلاكية فقط حيث الربح السريع و الوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا و يتفادون الإستثمار في الصناعات الإستراتيجية و الثقيلة.

5-التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف، حيث عند إنتهائهم من هيمنتهم على الإقتصاد يبدؤون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم ، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.

6- بعد تموقع الإستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي و لإكمال إستثماراته فإنه يعمد إلى الإقتراض من البنوك المحلية وبالتالي يستعمل الإمكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الإمكانيات للبلد من الخارج.

7- الرغبة في السيطرة و التحكم في التكنولوجيات الدقيقة من طرف الشركات متعددة الجنسية بغية الهيمنة و السيطرة على أسواق البلدان المضيفة و بالتالي زيادة نفوذها في العالم.

8- التخوف من فقدان على بعض الصناعات الوطنية و الحساسة مثل الاتصالات و النقل و التمويل وصناعة السيارات و الصناعات البترولية و الإلكترونية، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

9- تدفق الإستثمار الأجنبي للدول المضيفة يؤدي أولا إلى تراجع و إندثار الصناعات المحلية و ثانيا إلى موت المنتج المحلي، لأن الإثنين لا يستطيعان منافسة و مقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة و النوعية.

10-إن تدخل حكومات الدول المصدرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسية و توجهها لخدمة أهدافها التوسيعية، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدولة المضيفة. [1]

(1)- كاكي عبد الكريم، المرجع السابق ص، ص 100، 104.

خلاصـــة الفصـــل

شهد النسق التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر تطورات و تغيرات كبيرة بلورت المفاهيم و الأشكال التي يتميز بها الأن،فتعددت التعاريف التي أعطيت له بتعدد الأطراف التي يهمها مناقشة موضوعه، ليخلص الجميع إلى الإتفاق على مبدأ أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو كل إمتلاك لكيان أجنبي لأصول ملكية أو جزئية في دول مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الإستثمار إبتداء من حصة مقدرة بـ 10% كحد أدنى.

ويتضح مما سبق دراسته أن أهميته الإستثمار الأجنبي المباشر زادت بشكل كبير بإعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية، في ظل الحركية الإقتصادية التي ساهمت في عولمة الإستثمار و التجارة، وهذا ما جعل معظم دول العالم وتسعى و تتنافس فيما بينها لجذب الإستثمارات المباشرة إليها.

وبطبيعة الحال فإن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر قصد تعظيم المنافع و تقليص المخاطر يستوجب تهيئة المناخ الإستثمار المحفز له، و الإستفادة إلى أقصى حد بما يتمتع به من مزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للإستثمار الأجنبي، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة إتخاذ تدابير أكثر فعالية لتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

الفصل الثاني

الإطـار العام للشراكة الأوروجزائرية

تمهيـد:

لقد أدى تطور العلاقات وزيادة المنافسة في مختلف دول العالم إلى ظهور تجمعات من شأنها التقليل من المظاهر الإقتصادية التي تواجه كل دولة على حدا.

حيث أصبحت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لزيادة فعالية عمليات الإنتاج والتبادل وتحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية ودولية تربطها علاقات حكومة من خلال المصالح الإقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي والدافع القوي للإدماج الإقتصادي فيما بينها.

وأمام هذه التطورات وحركة التكتلات الإقتصادية العالمية بقيت الدول المختلفة نتيجة إعتمادها أساسا على الثروات الباطنية فقط، وفي محاولة تداركها لهذا العجز ظلت الدول النامية تعتمد على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن إلى أن برزت ظاهرة الشراكة كبديل عن المساعدات الموجهة لدول النامية التي كانت سائدة من قبل.

والجزائر كغيرها من الدول العربية المتوسطية المتفاوضة، قد حاولت قدر المستطاع التأقلم مع متطلبات هذه الظاهرة. خاصة وأن الواقع الاقتصادي العالمي اليوم يفرض ذلك. وهذا إثر انتشار موجة هيمنة نظام التبادل المتعدد الأطراف، حيث لا يمكن لأي إقتصاد مهما كانت قوته، الإنعزال وعدم الإندماج في المنظومة الدولية.

وبغرض الإحاطة بهذا الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار التاسيسي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثاني: مسار الشراكة الأوروجزائرية.

المبحث الثالث: تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من خلال الجوانب المالية، MEDA1 و MEDA2 و برنامج بنك الاستثمار الاوروبي.

المبحث الأول

الإطار التأسيسي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

اهتمت الجماعة الأوروبية منذ فترة طويلة بتطوير علاقتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر الأبيض المتوسط لأسباب تاريخية و جيواستراتيجية معروفة، ولا مجال للخوض فيها هنا، لم يكن هناك اتفاق بين دول الجماعة بما في ذلك الدول المتوسطية فيها، حول صيغة الإطار المؤسسي الأنسب لهذه العلاقة فبينما اقترحت بعض الدول صيغة محدودة النطاق تقتصر على "دول غربي المتوسط" تشارك فيه جميع دول الإقليم، إلى أن تم انعقاد مؤتمر برشلونة لعام 1995 وتعتبر الوثيقة التي أصدرت عن هذا المؤتمر هي شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول

مفاهيم عامة حول الشراكة

أولا: تعريف الشراكة:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

يعرفها محمد أمين السيد بأنها: نمط من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية. [1]

(1)- غراب رزيقة وسجار ناوية، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 82.

يعرفها جون فيليب على النحو التالي: الشراكة شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات مبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل خدمات. (1)

كما تعرف على أنها "إحدى الوسائل العلمية لتعزيز المصالح الإقتصادية المتبادلة بين الدول أو الأطراف المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للامكانيات والموارد المتاحة لدى هذه الأطراف. (2)

تعريف آخر: الشراكة نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات المبنية على التعاون الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين. (3)

ثانيا: خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دولة أو مجموعة إقليمية) فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

1- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حد الأدنى من المرجعيات المشتركة والتي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة. (4)

2- علاقات تكافئ بين المتعاملين وتحسين أساليب الإنتاج.

---

(1)- تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية الاوروبية في تحسين مناخ الإستثماري، دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة العربية، الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08-09 ماي2004، ص 75.

(2)-محمد قويدري، **أثر المشروعات المشتركة لتحسين مستوى الآداء الإقتصادي، محاضرة ألقيت في الملتقى الأولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتقييم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية**، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر، ص2.

(3)- عجة الجيلاني، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من الخواص**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007، ص66.

(4)- وردة شاوش، **تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة الأجنبية، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع تنظيم وعمل** (غير منشورة)، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص 140.

3- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال. بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل التكنولوجي أو دراسة أو معرفة.

4- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

5- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.

6- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المظيف.

7- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.

8- لا بد يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة) [1]

ثالثا: دوافع الشراكة:

أضحت الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب لاختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية:

1- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية و التسويقية والإنتاجية، كما شملت المجالات المالية و التسويقية والإنتاجية، كما و شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة وقد أصبح مسؤولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه.

(1)- بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 78،77.

2- تأهيل العمال، تسمح عقود الشراكة بتحسين الكفاءات العلمية والتقنية للعمال، من خلال الإندماج بين مختلف الثقافات التيسيرية.

3- الحصول على التكنولوجيا التي تعتبر عامل أساسي في تطوير المؤسسة وتفتحها على الأسواق العالمية. لذلك تلجأ المؤسسة إلى إبرام عقود شراكة للتمكن من توزيع أعمال البحث التكنولوجي بين الشركاء وتقليص حجم التكاليف، كما تمكن من التنسيق بين مختلف الإمكانيات المتاحة والموارد الضرورية للاستقلال الأمثل.

4- إن نظام العولمة واقتصاد السوق يدفع المؤسسات على تغيير أسلوبها واستراتيجياتها، فتبادر إلى إبرام عقود شراكة ضمانا لنجاحها وتعتبر الشراكة وسيلة فعالة للتأقلم مع مختلف الأسواق باختلاف وتعقيد محيطها التنافسي. [1]

المطلب الثاني

ماهيـة الشراكـة الأورومتوسطية

أولا: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

يرتبط مفهوم الشراكة الأورومتوسطية بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول جنوب أوروبا والدول الواقعة على جنوب وشرق البحر المتوسط. وهذا الموقع الجغرافي له أهمية جيوإستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة، وبالاستناد إلى هذه الأهمية سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى تطوير العلاقات مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتي تجسدت ففي فكرة إنشاء الشراكة الأورومتوسطية.

(1)- خالد كواش، **أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة في الملتوانعكاسات واتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 257-358.

تعرف الشراكة الاورومتوسطية على أنها تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وتظم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت أوروبية أو أسيوية أو إفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا وإسرائيل وتعد هذه الشراكة وكما حددها إعلان برشلونة إطارا شاملا متعدد الأطراف حيث لا يعتبر إتفاقا تجاريا عابرا ولا توافقا سياسيا محدداً بل هي يسير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الإتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة. (1)

تعتبر الشراكة الأورومتوسطية القاعدة الأولية لبناء إتحاد إقليمي جهوي ليصبح بالمستقبل تكتل إقتصادي قوي، وتميزت الشراكة بتنوع الاتفاقات إلى ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، وتناقش هذه الاتفاقيات الثنائية المسائل الخاصة بكل دولة لإختلاف مقومات كل دولة عن غيرها من دول جنوب الأبيض المتوسط. (2)

كما تعرف كذلك الشراكة الأورومتوسطية بعلاقة تعاون بين الإتحاد ودول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم وإنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأورومتوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت انهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع الإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة وارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة

(1)- إكرام مياسي، **الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 198.

(2)- إنصاف قسوري، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية** (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص 50.

الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر مما يعملان على الشكل وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الآخر. [1]

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

تختلف الأهداف التي يتوخاها أطراف الشراكة الإقتصادية، كما هو الحال بصفة عامة في اتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث تهدف دول الإتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الإقتصادية والسياسية والأمنية، كما أنها ترغب من خلال الاتحاد الأوروبي التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية و تجارية وتاريخية، وبالخصوص بعد تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وفي ما يلي عرض أهم أهداف الإتحاد الأوروبي وأهداف الدول المتوسطية.

1- أهداف الإتحاد الأوروبي:

- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الإقتصادية والاجتماعية.

- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة و الاستثمار.

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط

- التواجد بأي شكل في المنطقة وعدم تركها خالية للولايات المتحدة الأمريكية وهذا في إطار المنافسة لبسط النفوذ العالمي.

(1)- غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص5.

– التعاون في مجال البيئة والحفاظ على مصادر الطاقة وزيادة تنمية الإستثمارات الأوروبية بالمنطقة العربية.

– الرغبة الأوروبية في لعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

– رغبة الإتحاد الأوروبي في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي والشرقي لحدوده. [1]

2- أهداف الدول المتوسطية:

يعزي التحويل في طبيعة علاقات شمال–جنوب إلى أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية مثل ما حققته تجارب جنوب شرق آسيا على استغلال إمكانيات السوق العالمية إلى أبعد حدود ممكنة، بل و التحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في التنمية.

وساد الاعتقاد لدى الدول المتوسطية الفاعلة أنها ستستفيد من الشراكة على الصعيد الإقتصادي نظرا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة المتوسطية و حاجتها إلى العديد من الواردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة وأخرى معقدة، وإلى آلات وتقنيات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها، فدول الضفة الجنوبية للمتوسط ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح إقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية: [2]

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادرتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال سيادتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

(1)–عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، سنة (2005،2006)، ص 13.

(2)–فبروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورومتوسطية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 154.

– الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس أموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

– التغلب على المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الأوروبية. [1]

المطلب الثالث

مسار برشلونة ومحاورها الرئيسية

أولا: مسار برشلونـة:

في الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 انعقد إجتماع في مدينة برشلونة الإسبانية، وقد ضم هذا الإجتماع وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي، وعددها كان يومئذ 15 دولة، 12 دولة متوسطية منها ثمان دول عربية هي تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن و سوريا، وتم إبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية محضة على الرغم من كونها دولة متوسطية في حين تم قبول الأردن مع أنها دولة غير متوسطية، وبالإضافة إلى هذه الدول المذكورة آنفا هناك أربع دول ساهمت في إنشاء اتفاقية برشلونة، وهي: تركيا، إسرائيل، قبرص ومالطا، [2] وفي إعلان برشلونة، حدد الشركاء الأورومتوسطيون الأهداف الأساسية الثلاثة الآتية للشراكة.

---

(1)–ابراهيم بوخلجة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 125.

(2)– صلاح فلاحي، **الأبعاد الإقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول **آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 13–14 نوفمبر 2006، ص 618.

أ- تحديد منطقة مشتركة للسلام والإستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني (الفصل السياسي والأمني).

ب- إقامة منطقة تشترك في الرخاء من خلال إقامة شراكة إقتصادية ومالية والإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة (الفصل الإقتصادي والمالي)

ج- التقارب بين الشعوب عن طريق شراكة إجتماعية وثقافية وإنسانية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية (الفصل الإجتماعي والثقافي والإنساني). [1]

ثانيا: المحاور الرئيسية لاتفاقية برشلونة:

تشمل الأبواب الثلاثة المتفق عليها في إعلان برشلونة على النقاط التالية:

1- الشراكة الأمنية والسياسية:

كان يهدف إلى التوصل إلى إيجاد حوار سياسي دائم بين الدول المعنية ودول الإتحاد الأوروبي، من خلال الاهتهام المشترك لاحترام الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان ومن أهم الأهداف التي تسعى الإتفاقية لتحقيقها من خلال التعاون والحوار المنظم في هذا الإطار ما يلي:

- زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الإهتمام المشترك.
- العمل على تعزيز الأمن والإستقرار الإقليميين.
- العمل على تقوية المبادرات المشتركة.

(1)-عماري عماد وبوقاعة زينب، **الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة في الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصادا الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 438.

– إقامة حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية والمبادىء الأساسية لحقوق الإنسان. [1]

2– الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية:

تشمل الشراكة في هذا المجال على الأنشطة التالية:

- تنمية الموارد البشرية

- الحوار والإحترام للثقافات والأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب، وتشجيع التفاهم بين المجموعات المدنية.

- تطوير الخدمات الصحية العامة مع ضرورة إحترام الحقوق الإجتماعية والإنسانية.

- الإهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية–المتوسطية و وضع برامج محلية وطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية.

- تحسين الأوضاع المعيشية والتشغيل، وزيادة مستوى العمالة للسكان في الدول المتوسطية. [2]

3–الشراكة في المجال الإقتصادي والمالي:

يمثل الجانب الاقتصادي والمالي البعد الأكبر في الاتفاقية وإن كان البعد السياسي والأمني البعد الأهم من وجهة النظر الأوروبية، وقد حدد إعلان برشلونة عدة أهداف وآليات بخصوص التعاون الإقتصادي بين

(1)– أحمد السيد النجار وآخرون، **التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 20004، ص 65.

(2)–عماري عماد وبوقاعة زينب، مرجع سابق، ص 439.

المجموعة الإقتصادية الأوروبية وبين دول جنوب المتوسط حيث كان أهم هذه الأهداف هو بروز التوجيهات نحو إنشاء منطقة التبادل المتحرر من الحواجز. [1]

وعموما تضمن الإعلام في جانبه الاقتصادي والمالي النقاط التالية:

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخلات المحلية الموجهة إلى الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر والتأكيد على أهمية خلق مناخ جلب الاستثمار.

- إقامة المشروعات المشتركة لتشجيع التنمية الإقتصادية المتكاملة.

- التأكيد على التعاون الإقليمي على أساس إختياري، وبخاصة بهدف تنمية التجارة بين الشركاء. هو عامل حاسم في بناء منطقة تجارة حرة .

- الإعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية، وتعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة.

- إحترام القانون البحري مع الأخذ بنتائج المفاوضات الدائرة بهذا الشأن في منطقة التجارة العالمية. [2]

(1)- محمد مدحت عزمي، **الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة**، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 282.

(2)-تقرورت محمد ومتناوي محمد، **حصيلة إتفاق الشراكة الاوروجزائرية مع دول شمال إفريقيا**، دراسة تقيمية مقارنة، مداخلة في الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 268.

المبحث الثاني

مسار الشراكة الأوروجزائريـة

ترتبط الجزائر باتفاق التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي تم إبرامه في سنة 1976 ينظم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين، ويتضمن ذلك الاتفاق منح مزايا للصادرات الجزائرية لدول الاتحاد الأوروبي دون أن تقدم الجزائر مزايا مقابلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبي للجزائر، وتضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ التبادل على أساس المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون الإقتصادي. دعم و تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين كل دولة والاتحاد الأوروبي من خلال تحرير التجارة بين الطرفين، وإنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الأول

المحاور الرئيسية للشراكة الأوروجزائريـة

تحددت العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي منذ الستينات مرورا باتفاقيات التعاون سنة 1976 ووصولا إلى اتفاقية الشراكة التي تم توقيع عليها في فالونسيا بإسبانيا في أفريل 2002.

أولا: الطابع الخصوصي للعلاقات ببين الجزائر والمجموعة الأوروبية:

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب وتونس سنة 1969، واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبيى الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر

والمجموعة الأوروبية طبعتها نصوصية منذ أواخر الخمسينيات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني. [1]

مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، وهو ما جعل المجموعة الإقتصادية الأوروبية تقرر إنطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى إتفاق، حيث اجتمع في قمة باريس رؤساء دول وحكومات الضفتين وصادقو على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 وعلى غرار الدول المتوسطية إتفاقية التعاون (Accord de copération)، دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 وقد تضمن هذا الإتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات المالية، التجارية، الصناعية وعمليات التصدير و الإستراد، وفي ظل هذه المعطيات طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بغية عقد إتفاق الشراكة، وعلى هذا الأساس إنطلقت المفاوضات بصفة رسمية في مارس 1997 حيث تناولت الإقتراحات الجزائرية ميادين ومسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ثم تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري بعد عقد ثلاث جولات منها بعد أن رأى هذا الإتفاق ليس في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل، ثم إستأنفت المفاوضات في أفريل 2000 حيث إستمرت منذ ذلك التاريخ تم خلالها دراسة جميع المسائل المطروحة وهذا على مدى 17 جولة من المفاوضات. [2]

(1)- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام إلى منطقة التجارة العالمية**، (مجلة الباحث، العدد، 11، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر)، ص 114..

(2)- إكرام مياسي، مرجع سابق، ص ص 209،210.

ثانيا: توقيع إتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي:

إن الإتفاق الذي وقعته الجزائر في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر إتفاقا مبدئيا، إختتم بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين والتي تم من خلالها وضع الترتيبات الأخيرة للتوقيع على الاتفاق.[1]

والجدول التالي يبرز أهم المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها وبين دول المجموعة الأوروبية.

(1)– تشام فاروق، مرجع سابق، ص 79.

جدول رقم (01): خطوات إنتقال الجزائر إلى الشراكة الدولية

السنـة	الخطـوات
1972	تبني إجراء شراكة موحدة بين رؤساء وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبين دول حوض المتوسط
1976	إبرام اتفاقية شراكة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر وتونس و المغرب
1993	صدور المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار والذي يهدف إلى إرساء المرتكزات الأساسية للانفتاح الإقتصادي
1995	مؤتمر برشلونة والمحاولات الرسمية لإقامة العلاقة بين أطرافه
1996 **1998**	استمرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للوصول إلى برنامج مبدأ 1 لفرص ترقية ومساعدة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتم الاتفاق بموجب هذه المعاهدة على نسب التمويل المشترك بين اللجنة الأوروبية والحكومة الجزائرية.
2001 **2002**	مؤتمر بروكسل للتوقيع الفعلي على الشراكة الأوروبية الجزائرية مبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات وإقامة تبادل تجاري حر
2005	البدء بالتنفيذ الفعلي

المصدر: سناء عبد الخناق، **المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر، 2006، ص 211.

يتبين من الجدول أعلاه أن الجزائر أول ما اندمجت للشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان سنة 1972، ثم قامت بإبرام أول عقد لها مع الإتحاد الأوروبي كان سنة 1976، ثم في سنة 1993 صدر أول عقد لها مع الإتحاد الأوروبي كان سنة 1976، ثم في سنة 1993 صدر أول مرسوم رئاسي يتعلق بالانفتاح الإقتصادي سنة 1993، بعدها استمرت المفاوضات حتى سنة 1998 إلى أن دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 ومنه تأخرت الجزائر لانضمامها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

تحظى اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية باتهام كبير من القيادة السياسية الجزائرية، وقد كان هذا الإتهام السبب في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات على أعلى المستويات المختلفة قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية بين الجزائر وأوروبا في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات ليتم الوصول إلى الإتفاق النهائي في 22 أفريل 2002 بفالنسيا، وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم إتفاقية مع الإتحاد الأوروبي من اجل إبرام إتفاق شراكة، على غرار الدول العربية المتوسطية كتونس ومصر والمغرب، وقد دخل اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005.

ويتضمن القسم التجاري لاتفاق الشراكة التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية على أساس ثلاثة مراحل:

1 -تخص المرحلة الأولى الإعفاء من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الأولية والتي تمثل حوالي 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، وهذا ما سيؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية.

2 -أما المرحلة الثانية فهي تخص التفكيك الخطي والمتسارع على مدى 5 سنوات (20% كل سنة) والذي سيشرع ففيه سنتين بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ، وهي تخص المنتوجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، والتي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.

3 -أما المرحلة الثالثة: فتتعلق بالمنتوجات المصنعة نهائيا، والتي تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، حيث سيتم تقليص الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا ولمدة عشرة سنوات، علما أن هذه المرحلة من التفكيك تبدأ سنتين بعد إمضاء الإتفاق، ولن تكتمل رزنامة التفكيك الإجمالي إلا في آفاق 2017 والتي تم تأجيلها إلى 2020، والذي ستتولد عنه منطقة التجارة الحرة والتي تنص على التبادل الحر فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والصيد البحري والمنتجات الزراعية الغذائية طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة. [1]

(1)– يوسف سعداوي، **دراسات في التجارة الدولية، الجزائر**، دار هومة، 2010، ص ص 178 – 179.

الجدول رقم 02: التفكيك الجمركي في إطار الشراكة الأوروجزائرية:

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
01	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل العمالة الجمركية يتراوح بين 5% إلى 15% وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
02	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي نسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 22% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	%26
03	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية تمتد إلى 10 سنوات أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، وتمثل 2.3 مليار دولار	%50

المصدر: يوسف سعداوي، **دراسات في التجارة الدولية، الجزائر**، دار هومة، 2010، ص 179.

المطلب الثاني

دوافع الشراكة الأوروجزائرية وشروط نجاحها

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في أفريل 2002 لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة لعدت حوارات ومفاوضات برزت من خلالها الدوافع الخاصة لكل جانب في هذا الإتفاق.

أولا: دوافع الشراكة الأوروجزائرية:

1-بالنسبة للإتحاد الأوروبي: تتمثل دوافعه:

- وجود رغبة فرنسية جامحة للإتفاق على العلاقات مميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا إقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر وغنما في المغرب العربي وإفريقيا. وهذا لكونها مستعمرة فرنسية سابقة من جهة وقربها الجغرافي لأوروبا من جهة أخرى.

- بما أن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.[1]

- تدعيم الإستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء إتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص.[2]

- الحاجة على إقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للإستفادة من مزايا حجم الكبير.[3]

---

(1)-قطاف ليلى، **إتفاقية الشراكة الاوروجزائرية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول **آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 03.

(2)-ابراهيم بوخلجة، مرجع سابق، ص 124.

(3)-جمال بوزكري، مرجع سابق، ص 104.

2- بالنسبة للجزائر:

- منذ إنهيار أسعار النفط سنة 1986 واجهت الجزائر أوضاع صعبة تمثلت في الاختلالات المالية وزيادة حدة التبعية والإرتفاع الكبير في نسبة البطالة والتدني في مستوى الإنتاج والتراجع في احتياجات الصرف وزيادة الكتلة النقدية وارتفاع مؤشر المديونية والتي وصلت 83% وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو تسير أو التكنولوجيا المستخدمة وكذا ضعف الإستثمار المحلي وهروب الإستثمار الأجنبي رغم مت تتوفر إليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين الصناعية والزراعية الخدماتية كلها وراء توقيع إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- إن هذه الاتفاقية تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعملت فيه.

- خلق تعاون إقتصادي مكثف وزيادة حجم الإستثمارات بالإضافة على تعاون من اجل الأمن وتبادل المعلومات[1]

3- دوافع الطرفين: يمكن إجمال هذه الدوافع في:

- تكمن مصلحة أوروبا في الإستقرار الجزائري وتتخوف من الإضطرابات التي تزيد من عدد المهاجرين إلى أراضيها.

- إن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية ومنه فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوربا ستسمح برفع الطلب على المنتجات بالإضافة إلى خلق تعاون إقتصادي مكثف وزيادة حجم الإستثمارات.

(1)- نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 160.

– يعتبر التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات دافع قوي بالنسبة للجزائر. [1]

ثانيا: شروط نجاح الشراكة الأوروجزائرية:

إن إنشاء منطقة تبادل حربين الجزائر والإتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصادي كما ونوعا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة قصد إكتسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة ومن شروط نجاح نجد:

– زيادة التوجيه نحو السوق الخوصصة وإصلاح القطاع العام.

– تقوية وإصلاح النظام الضريبي.

– التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة وآلية الاستثمار.

– دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تخفيض الدين الخارجي

– تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة[2]

– إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية في أقرب وقت وتحضيرها لمواجهة رهانات المستقبل، وذلك بالبحث مع الشريك الأوروبي عن أحسن وسيلة لإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات.

– تحضير ملائم لمحيط المؤسسة يساعدها على تحقيق التنافسية.

---

(1)– عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 74.

(2)–بورغدة حسين، قصاص الطيب، **الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول **آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13–14 نوفمبر 2006 ، ص ص 7–8.

- تحضير وتجميع الشروط الملائمة وغيرها وذلك للإستفادة من تجارتهم وكذا لتحقيق أكبر فائدة من المنطقة الحرة.
- السعي إلى نجاح مشاريع الخوصصة والشراكة بإعتبارها من النقاط الأساسية للإصلاح وإعادة التاهيل للمؤسسات.
- صياغة تنظيمات وقوانين وخلق مؤسسات تتلاءم مع إتفاق الشراكة وذلك بغرض تحسين الصورة للعامل [1].

المطلب الثالث

عراقيل الشراكة الأوروجزائرية

واجهت الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي العديد من العراقيل المختلفة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- على الجزائر بذل المزيد من الجهود للإرتقاء وبصفة مميزة للإرتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الإتحاد و أمريكا الشمالية.
- إنعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الإقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول أخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إمكانية تدهور إستثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الإستقرار السياسي أو الإقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

إن تحرير سعر الصرف بحلول سنة 2017 سيخلق مصاعب جمة للإقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز. [1]

(1)- رقية سليمة، **الشراكة الأوروجزائرية، هل هي نعمة أو نقمة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول **آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 167.

المبحث الثالث

تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

من خلال البرامج المالية MEDA1 و MEDA2 و برنامج بنك الاستثمار الاوروبي في الجزائر

المطلب الأول

تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

من خلال برنامج MEDA1 و MEDA2

على غرار باقي إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية فإن إتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية نص على أن يرافق إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين (في آفاق 2017). التعاون الإقتصادي والمالي وفق برنامج مبدأ MEDA قصد تهيئة الإقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري، والتخفيض من الآثار السلبية التي قد تأثر على بعض الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

فالتعاون الإقتصادي كما جاء في الباب الخامس من نص إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية يمس جميع المشاريع التي من شأنها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال: التعاون في المجال الصناعي، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الإستثمارات، توحيد مقياس المطابقة والمواصفات التقنية، تقريب التشريعات التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعية والصيد البحري، النقل، الإعلام والإتصال، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك و الإحصاء وحماية المستهلك.

(1)- غراب رزيقة، سجار نادية، مرجع سابق، ص91.

ولذلك يقوم الإتحاد الأوروبي من خلال إتفاق الشراكة مع الجزائر بدعم المشاريع والنشاطات المتفق عليها في إطار التعاون المالي من خلال برنامج "مبدأ" الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة (خلال إتفاق 1976) بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) وفق شروط مسيرة.

وقد خصص الإتحاد الأوروبي مبلغا إجمالي للمساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج مبدأ 1 ومبدأ2 خلال الفترة الممتدة بين 1995-2006 ما مقداره 510.2 يورو. [1]

(1)- ابراهيم بوخلجة، مرجع سابق، 182.

جدول رقم (03): نصيب دول الضفة الجنوبية للمتوسط من برنامج MEDA1 و MEDA2 (1995-2005)

الوحدة: مليون أورو

	2000-1995 (MEDA1)		2005-2000 MEDA2		2005-1995	
	المبلغ	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ
الجزائر	164	164	114	273	144	437
فلسطين	111	111	421	430	480	541
مصر	686	686	493	462	650	1150
الأردن	254	254	285	262	393	516
لبنان	182	182	131	101	132	283
المغرب	660	660	656	812	783	1472
سوريا	101	101	64	158	64	259
تونس	428	428	400	447	568	875
المشاركة الثنائية	2526	2526	2564	2946	3214	5533
المشاركة الإقليمية	471	471	606	884	829	1355
المجموع الكلي	3057	3057	3169	3831	4043	6888

المصدر: الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الإختلاف؟** الملتقى الدولي حول آثار **وانعكاسات إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر2006، ص 543.

شكل رقم 01: المبالغ المستهلكة من قبل دول جنوب المتوسط

في إطار برنامج مبدأ MEDA1 (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

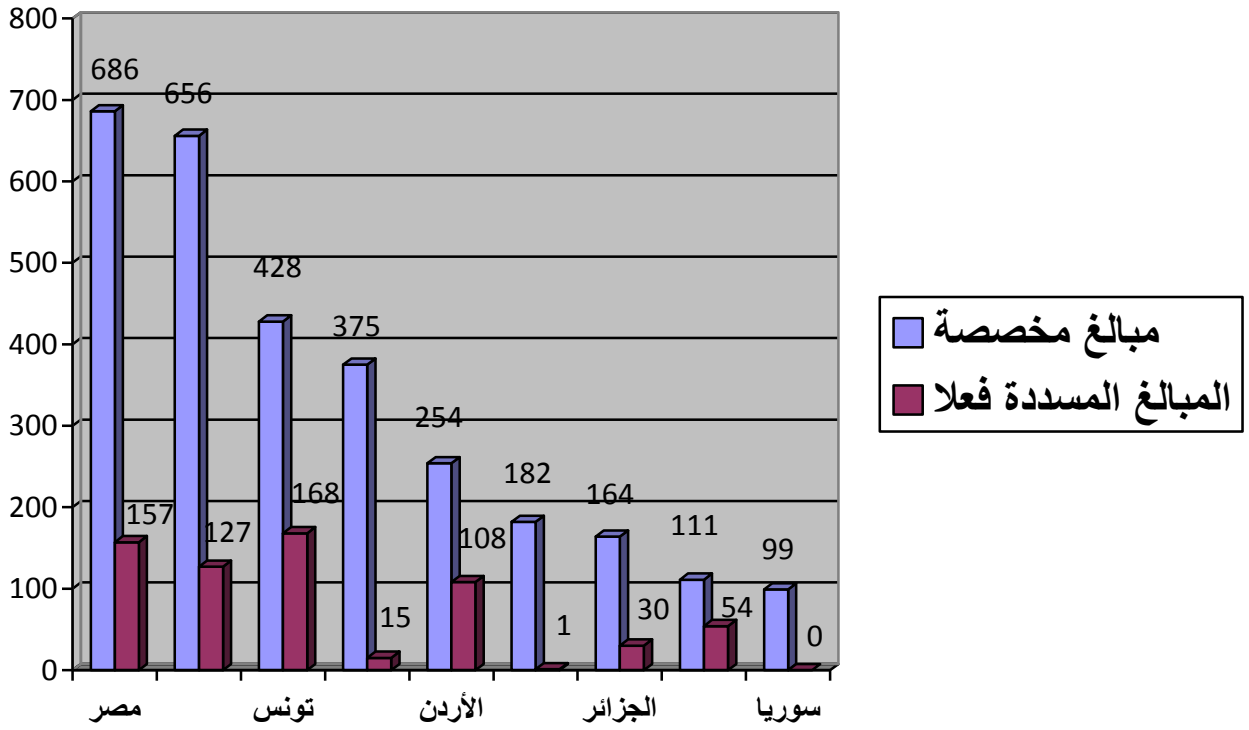

المصدر: الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA1 و PHARE لماذا الإختلاف؟** الملتقى الدولي حول آثار **وانعكاسات إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفبر2006، ص 542.

أولا: برنامج مبدأ 1 للجزائر (1995-1999):

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ المخصص كمساعدات مالية للجزائر من خلال الجدول برنامج MEDA1 من طرف الإتحاد الأوروبي يقدر بـ 164 مليون يورو، في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون يورو فقط خلال الخمس سنوات (1995-1999).

وقد تم الاتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج مبدأ 1 على الميادين التي من المفروض أن يمولها هذا البرنامج كما يلي:

- 79 % من المبالغ الإجمالي لعدم التحول الإقتصادي وتمثل 129 مليون يورو.
- 18% لتسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون يورو.
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الإقتصادي والاجتماعي وتمل 5 مليون يورو.

أما مبلغ 30 مليون يورو الذي تم إنفاقه فعلا من خلال برنامج مبدأ 1، فقد خصص لتمويل ثلاثة مشاريع كما يلي:

- 17 مليون يورو: لتأهيل قطاع الإتصالات ومصلحة البريد وتطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر
- 5 مليون يورو: لترقية الصحافة والإعلام في الجزائر.
- 8 مليون يورو: لدعم وتحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية. [1]

(1)-ابراهيم بوخلجة، مرجع سابق، ص ص 183-184.

ثانيا: برنامج مبدأ 2 للجزائر: (2000-2005)

برنامج MEDA 2 : حسب الناطق الرسمي باسم وفد اللجنة الأوروبية بالجزائر فإن قيمة 140 مليون أورو ممنوحة من طرف اللجنة الأورومتوسطية باسم MEDA 02كبرنامج مساعدات للفترة 2002-2004، وهذا البرنامج موجه إلى إعادة التأهيل الإقتصادي، النقل التربية، والتعليم العالي، والبيئة.

ومن جهة أخرى 90 مليون أورو لتمويل مشروعين جديدين متعلقين بالسياسة الإقتصادية والاجتماعية والتي من المفروض أن تحاربا بالفقر والحرمان على المستويين وتحقيق أفضل توازن اجتماعي وتحسين ظروف المعيشة ورفع عدد مناصب الشغل ويتمثل المشروعين في:

- **المشروع الأول:** مخطط إستعجالي من طرف الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر والحرمان ببعض ولايات شرق البلاد، وضعت لهذا الغرض 50 مليون أورو لفائدة وكالة التطوير الاجتماعي لسن مشروع تطوير 50 بلدية من 06 ولايات (باتنة، بسكرة، جيجل، مسيلة، خنشلة، سوق أهراس) وينتظر منه تحسين حالة المنشآت وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير النشاط الإنتاجي، وتدعيم الكفاءة الشخصية والتشريعية المحلية المركزية والتنمية المحلية.

- **المشروع الثاني:** يخص ترقية مستوى نظام التكوين المهني بغلاف مالي قدره 60 مليون أورو حيث يجب تكييف النظام مع حاجات الأفراد والمؤسسات على فترة 06 سنوات بتدعيم قيادة نظام التكوين المهني بإنتاج المعلومات وتحسين وسائل التسيير. [1]

(1)-هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 80-81.

جدول رقم 04: المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA-1 خلال الفترة (2000-2003)

الوحدة: مليون أورو

	2000	2001	2002	2003	2000-2003	نسب التسديد (الملتزم به المسدد)	MEDA 1 + 2 1995-2003	نسبة التسديد (الملتزم به / المسدد
الجزائر	30.2	60	50	41.6	181.8	%18	345.8	%18.17
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	2383.9	66.5%	5443.9	45.19%

المصدر: براق محمد وميموني سمير، **الإقتصاد الجزائري ومسار برشلونة، دارسة تحليلية للجانب الإقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول **أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص20.

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من تحسن المبلغ المخصص للجزائر مقارنة MEDA1، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنومية حيث أن اكبر إلتزام تحصل عليه كانت سنة 2001 بـ 60 مليون أورو، فلقد تم تخصيص

خلال الفترة 2000-2003 ما قدره 181.8 مليون أورو و هو مبلغ متواضع مقارنة بما تم تخصيصه لكل من المغرب وتونس اللذان تحصلا على 525.3 مليون أورو للأول و 306.6 مليون اورو للثاني.

المطلب الثاني

برنامج بنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج مبدأ، فقد كان للبنك الأوروبي للاستثمار دورا مهما في ظل التمويلات المقدمة للجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية فمنذ عام 1980 منح بنك الإستثمار الأوروبي ما يقارب 2.43 مليار اورو من القروض منها 60 مليون اورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي (رؤوس أموال خطرة و قروض خاصة بتفويض من المجلس الأوروبي) مع العلم أن نشاط هذا البنك يركز أساسا على العمليات في كل من القطاع العام بما في ذلك: قطاع النفط والغاز والنقل (الطرق السريعة والطرق في المناطق الحضرية)، وحماية البيئة (الصرف الصحي، التلوث الصناعي) والمياه (الري، وأنابيب مياه الشرب والسدود)، وإعادة بناء وترميم البنية التحتية العامة بعد الكوارث الطبيعية، وعمليات صناعة الإسمنت والقطاع المالي والقطاع الخاص بتأهيل موارده الذاتية.

كما أن الحكومة الجزائرية وشركة سونطراك قامت بتسديد القروض التي حصلت عليها الجزائر من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في وقت مبكر لخفض ديونها الخارجية وبالتالي فإن بنك الاستثمار الأوروبي قد استوفى جميع القروض التي قدمها القطاع العام، والقروض التي تزال موجودة تعود للقطاع الخاص فقط وهذا ينطبق كذلك على البنك الدولي.

حيث قدر إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار للجزائر خلال الفترة (1995-2005) بحوالي 1405 مليون أورو، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (05) المساعدات المالية المقدمة للجزائر من قبل البنك الأوروبي خلال فترة (1995-2005)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار	100	115	335	30	0	143	225	227	230	0	10	1405

المصدر: نسيب أنفال، **دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، أطروحة دكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص160.

حيث وجهت هذه القروض لتمويل العمليات التالية:

- تطوير الهياكل الإقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل و بشروط مقبولة.

- مشاريع حماية البيئة مع نسبة فوائد منخفظة للقروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوربي، أو عن طريق المسامهة برؤوس الأموال الخطرة[1]، أما التدخلات المالية للبنك الأوروبي للإستثمار في الجزائر يمكن توضيح بعضها من خلال الجدول التالي:

(1)- أنفال نسيب، مرجع سابق، ص ص175، 176.

الجدول: رقم (06): النشاطات التمويلية لبنك الإستثمار لبنك الإستثمار الأوروبي في الجزائر

السنة	الميادين	قيمة القروض: مليون أورو	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	تكسيت– الجزائر العاصمة
2002	الطريق السريع شرق– غرب	70	الجزائر الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الفياضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	408.5	4.6
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
	المجموع	**64.6**	

المصدر: بن ساسي إلياس و قريشي يوسف ،**المنظومة الأوروبية و التعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية** ، مداخلة في المتلقي الدولي حول،**التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 8–9 ماي، 2004، ص630.

يعتبر بنك الإستثمار الأوروبي عامل أساسي للتنمية الإقتصادية و الإستقرار في المنطقة الأورومتوسطية منذ سنة 1974 ومنذ إعلان برشلونة عام 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في

الجزائر و خاصة مشاريع الطاقة و الري و إعادة تأهيل المناطق الريفية و المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، وقد ساهم البنك الإستثمار الأوروبي في عدة مشاريع إقتصادية و نذكر منها تمويل الطريق السريع شرق غرب في جزئه الجديد و كذا تمويل المؤسسات الصغيرة. [1]

(1)–بن ساسي إلياس و قريشي يوسف، **المنظومة الأوروبية و التعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية**، مداخلة في المتلقي الدولي حول، **التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 8–9 ماي 2004 ،ص630.

خلاصـــة الفصـــل

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها أغلب دول الجنوب و شرق البحر المتوسط في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية بات من الضروري البحث عن سبل كفيلة للخروج من هذا الوضع المتأزم وبهذا لجأت هذه الدول إلى التفاوض مع الإتحاد الأوروبي في إطار يسمى بالشراكة الأورومتوسطية.

وأن الهدف من الشراكة هو أن كل طرف من أطراف يسعى لتحقيق مصالح و مكاسب التي قد تتوافق وقد تتعارض، قد تتكافأ أحيانا ولا تتكافأ أحيانا أخرى، فمجموعة الدول الأوروبية تسعى من وراء الشراكة إلى إيجاد سوق لمنتجاتها في الأسواق العربية الواسعة منها الجزائر، و أن يكون لها دورا فعالا في المنطقة لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل على المشروع الأمريكي "الشرق أوسطي" الذي لا يراعي المصالح الأوروبية كما تسعى إلى محاربة الإرهاب و التطرف الديني.

وإن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر وسيلة للخروج من الأزمات المالية و الإقتصادية، وتسعى الجزائر إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الإتحاد الأوروبي، بغرض تطوير التجارة الخارجية معها و الإستفادة من التكنولوجيا و الخبرات اللازمة لتأهيل مؤسساتها الإقتصادية و كذلك من الدعم المالي لبرنامج التأهيل الذي سمي برنامج ميدا MEDA الموجه لتنمية و تطوير الإقتصاد الوطني.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة

الأوروجزائرية

تمهيد:

لقد سعت الجزائر إلى بذل مجهودات معتبرة لتهيئة مناخ إستثماري ملائم وهذا لجذب الإستثمارات الأجنبية و المحلية، حيث عملت الجزائر على تطوير بيئة أعمالها و ذلك بتوفير الإطار القانوني و التنظيمي حيث صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك ولاسيما في الألفية الثالثة، وهذا...من أجل جذب اكبر قدر ممكن من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الإتحاد الأوروبي ،ومن أجل تحقيق ذلك قامت السلطات الجزائرية بتقديم تحفيزات و ضمانات للمستثمر المحلي و الأجنبي وهذا في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الأوروجزئرية.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: تأثيرات الاستثمارات الأجنبية الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول

محددات الاستثمار الأجنبي في ظل الشراكة الأوروجزائرية

لقد إعتمدت الجزائر في سياستها الرامية إلى تشجيع الإستثمار المحلي و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مجموعة من الإجراءات و التدابير و ذلك للحد من المعوقات و الصعوبات الهيكلية للمستويين السياسي و الإقتصادي وهذا من أجل ضمان بيئة أعمال تتناسب ومتطلبات المستثمرين من جهة و لطبيعة المرحلة من جهة ثانية.

المطلب الأول

الإطار القانوني و التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الإطار القانوني

لقد حاولت الجزائر منذ نيلها إستقلالها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و محاولة إدماجه في عملية التنمية بهدف كسر حلقة التخلف، حيث عرف المشرع الجزائري إصدار عدة قوانين للإستثمار بهدف جذب و إغراء مستثمر الأجنبي، وتتمثل هذه القوانين في

1-قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالإستثمارات

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الإستقلال موجه وبصفة مركزة و أساسية إلى الإستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج و ذلك بالنص على أن حرية الإستثمار معترف بها الأشخاص الطبيعين و المعنوين في إطار النظام العام و قواعد التأسيس.

ونصت أيضا نفس المادة السابقة على أن للمستثمر الأجنبي كل الضمانات العامة التي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري.

وقد نصت المادة 23 من نفس القانون على "أنه يمكن للدولة أن تتخل بواسطة الإستثمارات العمومية بإنشاءها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات الإقتصاد المختلط، بمشاركة الرأس المال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاع ذو النشاطات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني.

وقد جاء هذا القانون بإمتيازات يستفيد منها المستثمرون نذكر منها:

– ضمان الإستفادة من نظام جبائي مستقر و ثبات لمدة 10 سنوات بحيث تتعدى 15 سنة للشركات التي يفوق حجم إستثمارها 5 ملايين دينار جزائري.

– الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب، وكذا من المرسوم المطبق على واردات المواد من الخارج، بشرط أن يكون هناك إتفاق مسبق ما بين المستثمرين و الدولة التي تملك صلاحية تحديد إلتزامات الطرفين معا.

وقد ألزم نفس القانون المستثمرين الأجانب بعدة شروط حتى تمكنهم من الإستفادة من الضمانات السابقة نذكر منها:

– كل إستثمار يجب أن يكون مرفق بالإعتماد من طرف اللجنة الوطنية للإستثمار

– أن يكون ملائم لبرامج الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة و بالرغم من الضمانات و الإمتيازات التي جاء بها القانون السابق، إلا أن تطبيقه كان شبه محدود، و ذلك راجع إلى النقاط التالية.

– الأوضاع الإقتصادية المتوفرة السادة في تلك المرحلة، حيث تمثلت في ضيق السوق المحلية، ارتفاع تكاليف الإنتاج....الخ و إلى جانب الإضطرابات السياسية التي عملت على تردد المستثمرين الأجانب و تخوفهم من الإستثمار في الجزائر.

- هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج خاصة من طرف البنوك.[1]

2-قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

جاء هذا القانون لاغيا للقانون رقم 277/63، وقد تضمن في بابه الأول مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها النشاط الإستثماري في الجزائر، وقد كان هذا القانون أكثر شرحا و تحديدا لتدخل القطاع الخاص، وكذا الإمتيازات و الضمانات التي توفرها للمستثمر، وقد كانت نتائجه إيجابية في الميدان مقارنة بالقانون السابق.[2]

3- قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالإستثمار

تجسد هذا القانون في عدة نصوص قانونية تنظم عمليات الإستثمار الخاصة، سواء كانت من فعل المحليين أو الأجانب و ذلك عن طريق الإشتراك مع مؤسسة أو مؤسسات، وبمعنى أخر تشكيل الشركات الإقتصادية المختلطة، ولقد كانت ميزة الرئيسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة القانونية بأقصى حد وهو 49% من رأس المال للشركة.

ومن بين الأهداف المرجوة في إطار هذا القانون عموما تتمثل في:

- الرفع من طاقة الإنتاج الوطني، وخلق مناصب شغل جديدة و الزيادة في الدخل الوطني و ذلك بساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة.

- تحقيق التوازن الجهوي من خلال تشجيع المستثمرين للإستثمار في المناطق المحرومة.

---

(1)- فيصل زمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في إقتصاديات الدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية- فرع مالية**- المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي-تبسة، 2004/2003، ص ص121، 122.

(2)- عبد الرحمان تومي **واقع و أفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة إقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث و الإستثمارات** ، العدد 2006/8 ص 109.

وقد حدد هذا القانون الضمانات العامة و كذا الإمتيازات و التحفيزات الممنوحة للخواص المحليين و الأجانب و اسندت مهام تنظيم الإستثمارات الخاصة للجنة الوطنية وفروعها الجهوية الثلاث.

ونجد أن النتائج المسجلة خلال الفترة بدت محتشمة، ويرجع سبب ذلك على عدة عراقيل يمكن تلخيصها فيما يلي:

-الإستثمارات الخاصة (الوطنية أو الأجنبية) لم تكن مسجلة ضمن أولويات البرامج الإقتصادية التي أتت فيما بعد ن ويرجع سببه أساسا إلى الصعوبات التي ميزت قانون 82-11 يخص أمر الشراكة.

-العراقيل المتمثلة في البيروقراطية و أشكال التعارض الأخرى التي حالت دون التوسع في القيام بهذه الاستثمارات الخاصة. [1]

4- قانون رقم 86-13

حيث جاء هذا القانون ومعه زلزال الأسعار البترولية في السوق العالمية و ضرب بقوة عمق الإقتصاد الذي كان و لا يزال مبنيا على الربع البترولي، و تقلص دور الإستثمارات الوطنية و أصيبت ميزانية الدولة بإختناق مالي، وقد جاء القانون في 19/أوت 1986 ليتمم قانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على جلب و تحفيز الحجم المرغوب فيه من الإستثمار الأجنبي محليا خاصة في مجال المحروقات.[2]

إن هذه القوانين لم تحقق الأهداف المرجوة بسبب المحيط السياسي الذي نادي بقيام نظام إشتراكي يستند إلى القطاع العام، كما أن تلك المرحلة تميزت بالتسير البيروقراطي و إرتفاع تكاليف الإنتاج و نقص الهياكل القاعدية و خوف القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه.[3]

---

(1)- قانون 82-11 المؤرخ في 20 أوت 1982 و المتعلق بالإستثمار.

(2)- قانون رقم13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 معدل و مكمل للقانون 13/82 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الإقتصاد و طرق تسيرها.

(3)- رفيق نزاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد دولي** ، جامعة حاج لخضر، باتنة، ص108.

5- قانون النقد و القرض لسنة 1990

يعتبر قانون النقد و القرض رقم 10/90 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الإستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، ولقد نص هذا القانون على الإستثمارات، وهو ليس بقانون إستثمار، لكنه تنظيم لسوق الصرف، حركة رؤوس الأموال.

ولقد ألغى هذا القانون الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة للشركات المختلطة، كما أدخل تمييزا بين الأشخاص المقيمين و غير المقيمين حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات، المتفرقة منها، أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

كما يسمح القانون بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال، كما أنها تتمتع بالضمانات الملحوظة في الإتفاقات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان وهذا ما أكدته المادة 184.

التخلي عن كل القوانين السابقة التي ميزت بين المستثمرين المقيمين و غير المقيمين أي إقرار مبدأ المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات.

قبول الجزائر لمبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاعات التي تنتج عن سوء العلاقة بين الجزائر كدولة مضيفة للمستثمر " المتعامل الأجنبي" نستنتج أن قانون النقد و القرض كان تطبيقه و تبنيه من طرف السلطة الجزائرية بمثابة أول نقطة نوعية قامت بها هذه الأخيرة لفتح الباب أمام المستثمر الاجنبي و تدفق رؤوس الأموال نحو الجزائر، و هذا ما يوحي بوجود رغبة سياسية للإنتقال بالإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق.[1]

(1)- علي موفق، **أهمية الإستثمارات السياحية و دورها في التنمية الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط،** جامعة الجزائر "3" 2012 ص 68.

6-المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بتشجيع و ترقية الإستثمار في الجزائر و الذي أصبح بموجبه مجال الإستثمار و الإمتيازات التي وفرها المشروع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، و يعتبر بمثابة بداية الإنفتاح الحقيقي للإقتصاد الجزائري، حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو إقتصاد السوق و الاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الإستثمار الخاص و العام ولا بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها بالإضافة إلى ضمان ثبات النظام الجبائي الذي يحمي المستثمر من كل التعديلات التي تؤدي إلى المساس بالإمتيازات التي تم الحصول عليها في إطار هذا القانون، كما يضمن هذا القانون طرح الخلافات و النزاعات بين الحكومة الجزائرية و المستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة.

بالإضافة إلى الضمانات السالفة الذكر، يسمح قانون ترقية الإستثمارات بتقديم إمتيازات جبائية و حوافز مالية،كما يقدم إجراءات التنازل عن الأراضي الحكومية وكذا نظام الضمان الإجتماعي.[1]

7- قانون تطوير الإستثمار 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001

حيث تميز قانون تطوير الإستثمار 03/01 بالتفصيل و الوضوح وقد جاء هذا القانون لإستحداث مجالات جديدة، و إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية و المساهمة فيه و منح المستثمرين الأجانب مجموعة من الحوافز المالية و الجبائية و الجمركية.

وقد تبنى هذا القانون مبادئ هامة تتمثل في إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزعات، عدم اللجوء إلى التأميم، ورفع القيود الإدارية، مبدأ حرية الإستثمار.[2]

---

(1)- فيصل زمال، مرجع سابق، ص180.

(2)- مودع إيمان، مرج سابق،، ص88.

8- قانون 11/03 المتعلق بالنقد و القرض

تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم و سير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف و حركات رؤوس الأموال، و أسباب مجيئ هذا النص ، هي جملة من الأسباب نذكر منها:

- الإنفتاح المتزايد للإقصاد حرية التجارة الخارجية و الإستثمار المباشر.
- تطوير أدوات الضبط النقدي و المصرفي و المال.
- لابد من تنويع الحقل المالي و مراجعة القانون الأساسي و مراقبة البنوك و المؤسسات المالية بشكل أفضل على سوق النقد.
- يجب الإنتقال من التمويل بموارد عمومية إلى التمويل بموارد السوق وأهم ما جاء في هذا الأمر يخص تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

* يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادة 84 و85 من الأمر رقم 11/03 أن يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.

* السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه المادة 126 من الأمر رقم 11/03 "رؤوس الأموال و كل النتائج و المداخيل و الفوائد و الإيرادات و سواها من الأمر المتصلة

بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر "[1]

9- قانون المحروقات رقم 03/05 المؤرخ في مارس 2005 :

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الأن، لما له من إنعكاسات على التنمية و الإستثمار من جهة وعلى ثروتنا النفطية من جهة اخرى، وحسب رأي وزارة الطاقة و المناجم فإن هذا القانون يهدف إلى:

- توسيع دائرة الإستفادة من المنتجات الطاقوية و المواد المائية إلى سكان الجنوب الجزائري و سكان المناطق المحرومة بفضل شبكة توزيع الغاز و محطات تحلية المياه.
- تنمية إحتياطي المحروقات بالبحث و الإكتشاف و التنقيب و تنميته للتموقع أفضل في أسواق التصدير.
- تنمية موارد الدولة بفضل الإستثمارات الجديدة و تنويع صادرات القطاع.
- تحسين أليات تنظيم و تسيير المؤسسات الجزائرية النشطة في قطاع المحروقات، وتحسين نوعية و كلفة المنتجات و الخدمات النفطية.
- التحكم في سياسة البيئة و المحيط بضبط التشريع و التنظيم المتعاقدين بذلك .
- إحداث مناصب شغل جديدة و تحسين الكفاءة و التأهيل.
- ضمان إستقلالية المؤسسات العمومية بكل شفافية و بفضل دور الدولة صاحبة السلطة العمومية عن دور المتعامل الإقتصادي.
- تكييف التشريع الجزائري مع متطلبات العولمة و الانضمام إلى التكتلات الدولية. [2]

---

(1)- فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي جامعة محمد خيذر بسكرة، 2012، ص186.

(2)- فاطمة رحال، المرجع السابق، ص187.

ويجدر الذكر أنه هناك مجموعة من القوانين الأخرى التي توفر مناخ مناسب للإستثمار و ذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 ، الذي يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المنشأت من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 يتعلق بشكل التصريح بالإستثمار وطلب ومقرر منح المزايا و كيفيات ذلك.

- القرار المؤرخ في 20 فبراير سنة 2008 يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك او المؤسسة المالية في رأس مال شركة التأمين أو إعادة التامين و الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك او مؤسسة مالية في رأس مال شركة تأمين أو إعادة التأمين بـ15% من رأس مال هذه الشركة.

ثانيا:الإطار التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بهدف ترقية و تنظيم أكثر للإستثمار الأجنبي، أنشأت الجهات المختصة بعض الأجهزة، و أسندت لها عملية الإشراف ومتابعة المشروعات الإستثمارية و تتمثل هذه الأجهزة في:

-صياغة إستراتيجية و أولويات الإستثمار.

-تحديد المناطق المعنية بالتنمية.

-إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية.

-المصادقة على مشاريع إتفاقيات الإستثمار[1]

(1)- بلعزوز بن علي و مداني أحمد، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول **أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري**، أيام 13-14 نوفمبر 2006، جامعة فرعات عباس- سطيف، ص658.

1-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

نشأت لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في طلب النص "وكالة" وهي حسب المادة 21 من الأمر 01-03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر و للوكالة هياكل و أجهزة تعمل على تجسيد دعم و تطوير الاستثمارات وهي الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج وتحدد عدد الهياكل المحلية و المكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم.

تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات و الهيئات المعنية على الخصوص المهام التالية:

-ضمان ترقية الإستثمارات، تطويرها ومتابعتها.

-إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم و مساعدتهم.

-تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحدة اللامركزية.

-تسير ومنح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

-تسير صندوق دعم الإستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 01-03.

-التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

-تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للإستثمار الصناعي، السياحي، و الخدماتي و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة وفي غاية التعقيد.

-يبين قرار الوكالة ، على إسم المستفيد ، المزايا الممنوح إياها و كذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.[1]

---

(1)- عز الدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الإستثمار المباشر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: الإقتصاد الكمي**- جامعة الجزائر 3، 2015 ص ص 122،123.

2- الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، يتواجد على مستوى بعض الولايات وهي الجزائر، وهران، عنابة، ورقلة، البليدة، قسنطينة، أدرار، سطيف، تلمسان، سعيدة، باتنة، بجاية، تيارت ويشمل ممثلين محلين للوكالة و الهيئات الإدارية المعنية بالإستثمار فهو أنشأ خصيصا لتسهيل العمليات الإستثمارية بإعتباره المخاطب لوحيد للمستثمرين.[1]

3-الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري ANIRE

تهتم هذه الوكالة بجميع المسائل العقارية المرتبطة بعملية الإستثمار، وتقوم بمهام التالية:

- إدارة محفظة الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المهتلكة و العقارات المتاحة في المناطق الصناعية و مناطق الأنشطة.

- جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة، و إعداد قاعدة البيانات بها.

- تنظيم عمليات التنازل عن الأصول. [2]

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الإستثمارMDPPI .

تتكفل هذه الوزارة بترقية لإستثمار و بعمليات الخوصصة، ولا تتوفر على هيكل خاص بمتابعة الإستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، خاصة في مجال الترقية، وتقوم بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير برامج الخوصصة.

---

(1)- أوشن ليلي، **الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتادية الجزائرية** ، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غير منشورة)، 2011. ص 93.

(2)- جوامع لبيبة، **أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الاجنبي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،2015 ص326.

– متابعة تسير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على تتميز شركات القطاع العام.

– القيام بمهمة أمانة مجلس مساهمات الدولة و المجلس الوطني للإستثمار.

–إقتراح سياسات و إستراتيجيات ترقية و تطوير الإستثمار. [1]

5– صندوق دعم الإستثمار:

من أجل دعم الإستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الإستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في تكلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات ولاسيما منها النفقات المتعلقة باشغال المنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار مثل تهيئة المناطق الصناعية و تزويدها بخدمات الكهرباء و الماء و تعبيد الطرقات.[2]

6– إجراءات أخرى:

بغرض إستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي و ترقية الإستثمار الوطني كشفت الجزائر من جهودها الترويجية وذلك عن طريق.

–عقد حوالي 24 مؤتمرا في الجزائر بهدف الترويج للإستثمار، إلى جانب إستعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و السياحة.

–المشاركة في ثلاثة ملتقيات بفرنسا و البحرين بهدف الترويج للإستثمار.

–القيام بزيارات ميدانية قامت بها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وبعض رجال الأعمال الجزائرين لكل م تركيا و فرنسا و ليبيا و ألمانيا و إيطاليا.

–إصدار مرسوم التنفيذي رقم 295/02 المؤرخ في 2002/09/15 و المحدد لكيفية تسير التخصيص الخاص رقم 302/107 المتعلق بصندوق دعم الإستثمار.

---

(1)– جوامع لبيبة، المرجع السابق ص327.

(2)– ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثماري في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2006، 2007 ص129.

-إنشاء مجلس الأعمال السعودين و الجزائرين، وذلك من خلال إنعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري و الإقتصادي بين البلدين، و الترويج لفرص الإستثمار و تنمية.[1]

المطلب الثاني

المناخ الإستثماري في الجزائر

سيتم عرض العناصر الأساسية التالية:

أولا: المناخ القانوني:

عرفت الجزائر تغيرات هامة في المناخ القانوني للإستثمارات كحرية الإستثمار للأشخاص المعنوية و الطبيعية و الأجنبية، ويمكن ذكر في نقاط ما صدر من القوانين المسطرة ضمن دعم الإستثمار الأجنبي المباشر

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.
- ضمان ضد نزع الملكية.
- إمكانية تحويل الأموال و الأرباح الصافية و حرية الإستثمار.
- تبسيط و تسهيل عملية قبول الإستثمار.
- تطبيق الضمانات الواردة في الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.
- تطبيق مبدأ الشفافية، و ذلك بعد التميز بين المستثمرين الأجانب و المحليين
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع.[2]

---

(1)- بن داودية وهيبة، **واقع و أفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا** ، خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر،، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعية حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص133.

(2)- بعداش عبد الكريم، مرجع سابق ، ص 138.

ثانيا: المناخ الجغرافي و الطبيعي:

تعد الجزائر أكبر الدول الإ فريقية، حيث أنها تميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ 2381741 كلم، ولها شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم ويحدها البحر المتوسط شمالا ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا (الشمالية/الجنوبية) ومن الجنوب مالي والنيجر.

تقع الجزائر في شمال المتوسط وأوروبا وتتوسط بلدان المغرب العربي أي هي بوابة لإفريقيا ومنفذا مهما لأوروبا، وهي تمثل إحدى المواقع الجغرافية المرتقبة في ظل التكامل الإقليمي مع دول المغرب العربي الكبير أو مع الدول الأورومتوسطية.

ويتميز المناخ بتنوع الإقليم من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط.

1- تغطي الغابات المنطقة الشمالية للصحراء على طول 1500 كلم وعرض 20كلم تحت مشروع السد الأخضر، حيث هي متواجدة على 700.000 هكتار أما في شمال فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال على 650000 هكتار معظمها أشجار الصنوبر، أما المنطقة الشمالية و الداخلية فهي تزخر بزراعة الخضر و الفواكه، وأما الداخلية منها فهي لزراعة الحبوب و الجنوب يعرف بكل أنواع التمور.

2- إن الموارد المائية في الجزائر محدودة و الكميات المتوفرة ضعيفة رغم النمو الديمغرافي و الإقتصادي، حيث تستغل الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار م3 في السنة التي لا تحسن إستعمالها، يرج ذلك لإختلال في التساقط بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب بسبب التضاريس و الحواجز الطبيعية.

والجدول رقم (07) يوضح الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م 3).

المناطق/الموارد	الأحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد المالية السطحية	11.1	07	0.6	12.4
الموارد المالية الجوفية	–	1.7	1.7	3.5
المجموع	11.1	2.3	2.3	15.9

المصدر: بوشمال عبد الرؤوف **التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الإستثمار المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق كلية العلوم التجارية و علوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012 ص 132.

3- تمتلك الجزائر إحتياطيا كبيرا من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا، وهذا ما يؤهلها إلى أن تكون مناطق خصبة للإستثمار الأجنبيي المباشر، بالإضافة على وجود مناجم الحديد و النحاس و الفوسفات التي لم يتم إستغلالها بالشكل الجيد [1]

ثالثا: المناخ السياسي و الأمني:

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري، حيث عدم توافر الإستقرار السياسي الأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار و بالتالي خفض معدلات الإستثمار و بذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر إستقرار و أمنا و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية من الإستثمارات الأجنبية.

(1)- بوشمال عبد الرؤوف: **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم تخصص تسويق، كلية العلوم ، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص ص 131،132.

– درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

– دور المؤسسات العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل الإقتصادية. (1)

المطلب الثالث

الإمتيازات والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد شكل قانون 1993 نقطة تحول في مستوى الإقتصاد الجزائري، حيث حاولت الجزائر من خلاله الإنفتاح على الإستثمارات الخارجية، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية التي تجذب المستثمر الأجنبي للإستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها هذا القانون.

أولا: الإمتيازات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حسب الأمر 01–03 نجد أن نظام الإمتيازات إنطوى على نظامين أساسيين وهما: النظام العام و النظام الإستثنائي.

1–النظام العام: ويتعلق هذا النظام بالإستثمارات التي يطلق عليها بالإستثمارات عادية في مرحلة إستقلالها، فمن ناحية الإستفادة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات إستثمار

(1)– بوخاري عبد الحميد، **واقع مناخ الإستثماري في الدول العربية**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص43.

مار عادي خارج المنطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة عن الحوافز الضرورية و الجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن ان تستفيد الإستثمارات التي حدد نظامها و مفهومها في هذا الأمر في المزايا التالية والتي تخص:

* **مساعدات على الإنجاز:** يحث أن مدة الإنجاز هي تلك المدة التي يتم الإتفاق عليها مع المستثمر إبتداء من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشمل على ما يلي:

– تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الإستثمارية، أي بنسبة 5% كما هو منصوص في المادة3 من الأمر رقم 011-02 و المتضمن تأسيس التعريفة الجمركية.

– الإعفاء التام من الضريبة على القيمة المضافة على كافة السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع الإستثمارية.

– الإعفاء الكلي من دفع حقوق الملكية للمقتنيات الخاصة بالعقار الصناعي و الذي يستوفي إطار الإستثمار.

– تبسيط الإجراءات الأولية الخاصة بالإستثمار، حيث كان يفترض في السابق على المستثمرين إعداد و تقديم دراسة إقتصادية شاملة للإستثمار لكن بعد ذلك تم إلغاء هذا الشرط، أصبح الأمر لا يتطلب تقنية تحتوي على الخطوط و المجاميع الرئيسية للمشروع و كذا الفواتير الأولية التقديرية و الخاصة بالمعدات و التجهيزات التي يرغب المستثمر في شرائها[1]

2- النظام الإستثنائي (إمتيازات خاصة)

بالإضافة إلى مزايا النظام العام، تضمن قانون الإستثمارات إمتيازات خاصة تمنح للإستثمارات التي تمثل اهمية خاصة للإقتصاد الوطني، وللإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من

(1)–بن ياني مراد ، **سعر الصرف و دوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012، ص ص141،140.

الدولة، وتكون إستفادة هذه الاخيرة من الإمتيازات، خلال مرحلتين مرحلة إنجاز المشروع، ومرحلة إستغلاله كالأتي:

أ -**في مرحلة إنجاز الإستثمار:**

-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض للعقارات المقتناة في إطار الإستثمار.

-تطبيق نسبة منخفظة قيمتها 2% (إثنان في الألف)، وتكون ثابتة ، عند تسجيل العقود التأسيسية و الزيادات في رأس مال الشركات.

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إنجاز الأشغال المتعلقة بالمنشأت الأساسيية الضرورية للإستثمار.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع و الخدمات المستوردة أو المحلية التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار، إذا كانت موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

-تطبيق نسبة منخفظة من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الموجهة خصيصا للإستثمار.

ب-في مرحلة الإستغلال: تتم الإستفادة من المزايا في هذه المرحلة لمدة عشر (10) سنوات وفيها :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المقتناة في إطار الإستثمار .

- وقد تمنح مزايا إضافية تهدف إلى تحسين أو تسهيل الإستثمار من شأنها تأجيل عجز المؤسسة المستثمرة.[1]

(1)- كمال سمية، **النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماجستير،، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ص ص 121،ن122.

ثانيا: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 01-03 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعين والمعنويين، الجزائريين والأجانب نلخصها في النقاط التالية:

– المساواة وعدم التميز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

–الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار الأمر (01-03) مهما كانت المراجعات والإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.

– الإقرار بمبدأ منح المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به، يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفا.

–الإقراء بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لغض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، خاصة وأن الجزائر انضمت سنة 1988 بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها. و وافقت سنة 1995 على كل من اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

هذا بالإضافة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات ثنائية مع العديد من دول العام.

تشجيع كلها المستثمر الأجنبي وتوفر له ضمانات متنوعة.

-ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وفوائده إلى خارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل. [1]

(1)- بعداش عبد الكريم، مرجع سابق، ص 171.

المبحث الثاني

دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وتوقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ومنح عدة ضمانات للمستثمرين وهذا لاستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم وخاصة الأوروبية منها. وهذه الوضعية سمحت بتحسين صورة الجزائر لدى القطاع الخاص الدولي.

المطلب الأول

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نشرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقارير حقيقية حول الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال فترة 2003-2015 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08) تطوير تكلفة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر 2003-2015

الوحدة: مليون دولار

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5.0463	4.732	22
2004	19	857.2	3.334	19
2005	45	10.5453	11.049	43
2006	50	9.6866	9.491	45
2007	29	4.0701	5.711	28
2008	75	16.4082	27.305	66
2009	32	2.6051	5.872	28
2010	21	1.3674	3.797	17
2011	27	1.4316	2.565	24
2012	18	2.3768	4.951	17
2013	16	4.2846	7.298	12
2014	13	5355	2.130	13
2015	13	7494	3.758	13

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير لعدة سنوات من 2000-2016.

الشكل رقم (02) الإستثمارات الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)

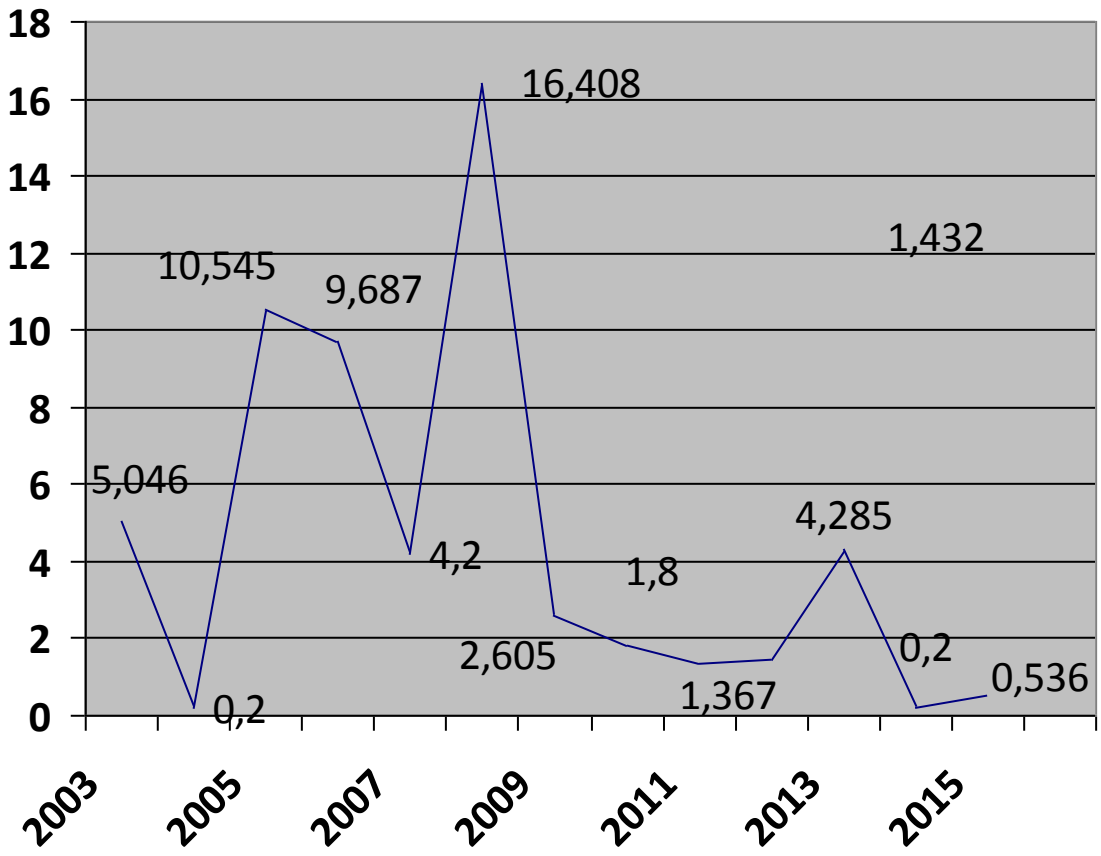

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

نلاحظ من الجدول والشكل المرفق أن هناك تذبذب في قيمة الاستثمارات الأجنبية المنجزة حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بأكثر من 16 مليون دولار و بـ 66 شركة أجنبية مستثمرة في الجزائر.

وشهدت هذا الحجم من الاستثمار رغم الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي مما يدل على أن هذه الأزمة لم تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وكما نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد بلغت قيمة 5 مليون دولار سنة 2003 وقد يعود ذلك غالبا للاستثمارات الشركة الوطنية تلكوم الكويتية في مجال الاتصالات.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تراجع حاد في 2014 بقيمة 535.6 و 13 شركة فقط وهذا راجع لـ دخول الجزائر في مرحلة من التقشف بعد التراجع المحسوس في أسعار البترول.

أما بالنسبة لعدد الوظائف فهي تتميز بتذبذب بدورها لتبلغ أكثر من 27 ألف منصب عمل وهذا بفعل عدد المشروعات الذي تم إنجازها حيث بلغت 75 مشروع.

ويمكن القول بشكل عام أن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة قفز قفزة كبيرة إذ إنتقل من 5 مليون دولار سنة 2003 إلى أكثر من 16 مليون دولار سنة 2008، أي أنه حقق زيادة كبيرة في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات وهذا راجع لتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد وبالإضافة إلى البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000.

المطلب الثاني

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الإتحاد الأوروبي

سوف نحاول تضيق دائرة التحليل لتسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبصفة خاصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر.

أولا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي للجزائر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

سنقوم من خلال الجدول رقم (09) بعرض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1998-2001

الجدول رقم (09): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 1998-2001:

الوحدة: مليون دولار

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
فرنسا	76.656	137.460	49.472	80.413	344.001
اسبانيا	16.209	16.373	35.596	152.867	221.045
إيطاليا	92.820	11.800	9.262	34.383	148.265
ألمانيا	20.062	7.836	66.509	37.971	132.198
هولندا	2.812	0.623	1.308	71.944	76.687
بلجيكا	14.648	0.571	4.484	12.384	32.041

المصدر: يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 207.

الشكل رقم (03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي خلال فترة 1998-2001:

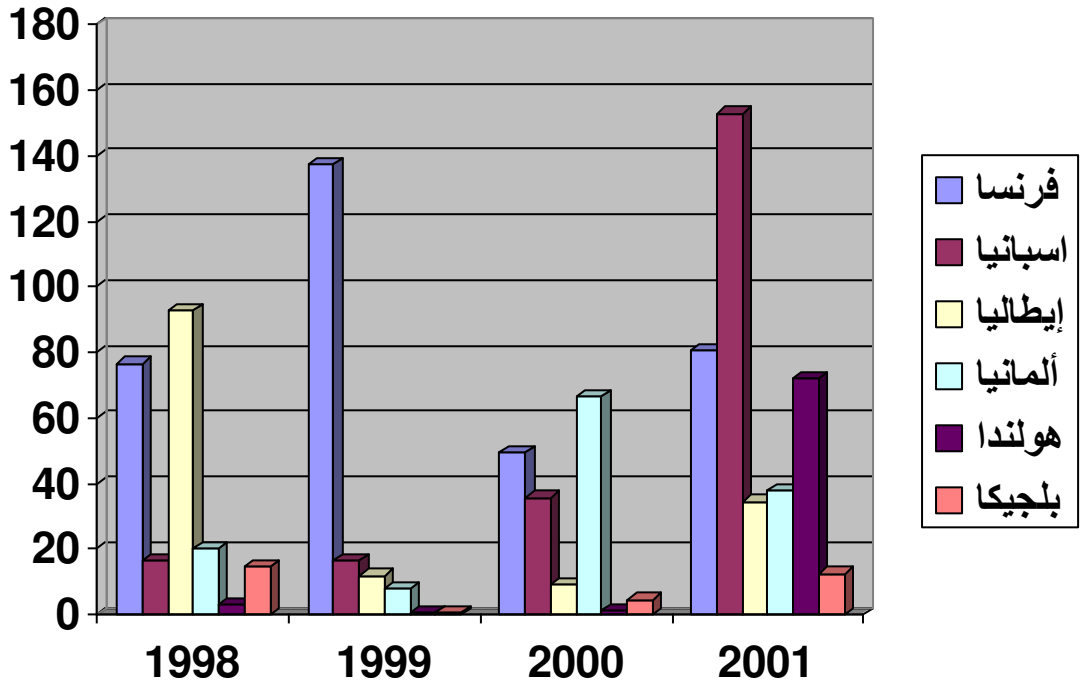

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (09)

نلاحظ من الجدول السابق تحسن إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي عبر السنوات بالنسبة لكل الدول إتحاد الأوروبي الموجودة في الجدول على أن أقصى دولة أوروبية ساهمت في الاستثمار بالجزائر هي فرنسا بمجموع 344.001 مليون دولار وهذا لعلاقات التاريخية بين الدولتين حيث تجد فرنسا تسهيلات أكبر في مجال الإستثمار في الجزائر وخاصة في جانب إتقان اللغة العربية.

لكن ذلك لا ينفي أن إسبانيا شهدت تدفق معتبر للاستثمار في الجزائر خاصة 2001 بـ 152 مليون دولار تليها في المرتبة الثانية إيطاليا وألمانيا، أما بلجيكا فنجد أن مساهمتها في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت هامشية في أغلب السنوات

ثانيا: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي للجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية:

سنقوم من خلال الجدول رقم (10) بعرض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية خلال الفترة 2003-2008

الجدول رقم (10): الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي للجزائر خلال الفترة 2003-2008

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
إيطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58
المجموع (يضم دول أوروبية أخرى)	104.07	172.90	235.25	552.24	589.10	1144.48	2798.04

المصدر: ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص 262.

الشكل رقم (04): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأوروجزائرية

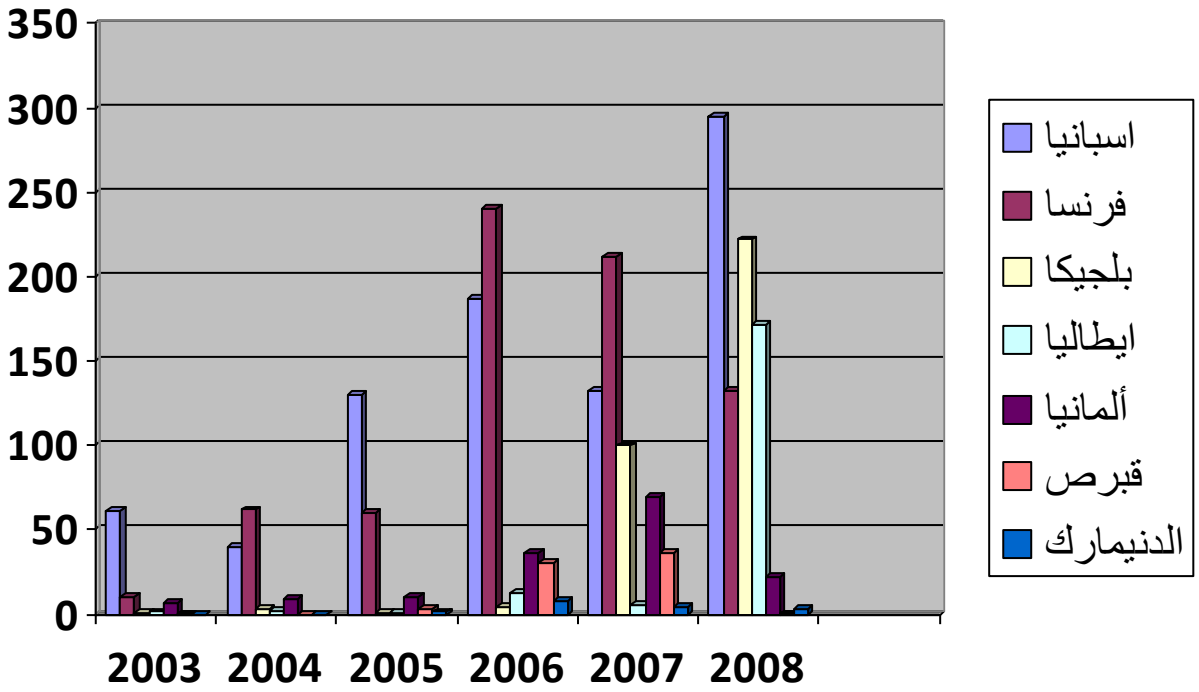

المصدر: من إعداد الطال بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من الجدول السابق أن إسبانيا أخذت الصدارة في الإستثمار الأجنبي في الجزائر في هذه الفترة عكس الجدول السابق بمبلغ 844 مليون دولار تقريبا لتتراجع مكانة فرنسا إلى المرتبة الثانية.

ولكن ما يلفت الانتباه هو تقدم الكبير لبلجيكا في الإستثمار بالجزائر في سنة 2008 بـ 222 مليون دولار مما يدل على التقلب في توزيع الإستثمار الأجنبي من طرف دول الإتحاد الأوروبي حسب سياسة كل دولة في الإستثمار في الخارج .

ولو انه بعض الدول بدأت تشهد توجها متحفظا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مثل قبرص والدنيمارك وهذا ما يبينه الجدول.

المطلب الثالث

التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنتعرف على أكثر القطاعات استثمارا خلال الفترة 2000-2015.

1- التوزيع القطاعي داخل قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في مجال الاستثمار الأجنبية الموجهة إليه، وذلك راجع إلى ما تزخر به الجزائر في ثروات طبيعية، تتيح فرص الاستثمار فيها فقطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97% من مداخيل البلاد لسنة 2011، و 76% من الموارد الجبائية.

واستطاعت الجزائر أن ترفع من قدرتها الإنتاجية فقد وصل معدل الإنتاج من النفط حوالي 800ألف برميل في اليوم، سنة 2000، أما بالنسبة للغاز قد وصل الإنتاج إلى 140 مليار دولار عام 1971.

وانطلاقا من بداية التسعينات، ثم فتح مجال الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع وتحديد نسبة مساهمة رأس مال الأجنبي.

وكانت تهيمن شركة سونطراك إضافة إلى الشركات التابعة لها وهذا إلى غاية إصدار قانون المحروقات الجديد، إذ أنها تعمل في جميع مجالات الإستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز المسال وصناعة البتروكيماويات والنقل والأعمال المساندة وقد ارتفعت الإستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعة البترولية من 671 مليون دولار سنة 1999 إلى 2.3 دولار سنة 2003، وقد أصبحت الجزائر مؤخرا من اكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

(1)- صورية مساني، مرجع سابق، ص227.

2- التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

جدول رقم (11): توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2002-2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار الجزائري	النسبة %
الزراعة	10	%1.48	3117	%0.13
البناء	121	%17.90	98996	%4.01
الصناعة	386	%57.10	1681400	%68.03
الصحة	6	%0.89	13573	%0.55
النقل	21	%3.11	13172	%0.53
السياحة	11	%1.63	420657	%17.02
الخدمات	120	%17.75	151335	%6.12
الاتصالات	1	%0.15	89441	%3.62
المجموع	**676**	**%100**	**2471691**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: إحصائيات 2015.

شكل رقم (05) التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع

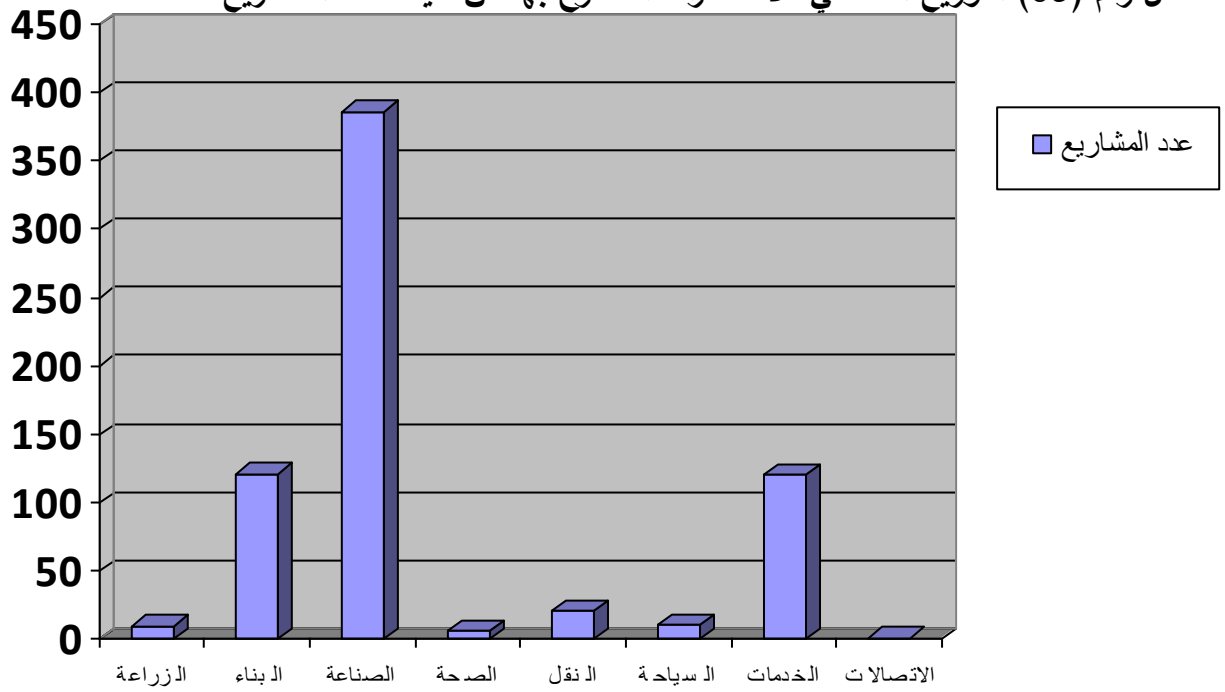

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11)

شكل رقم (06) التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث مبالغها

خلال الفترة (2002-2015)

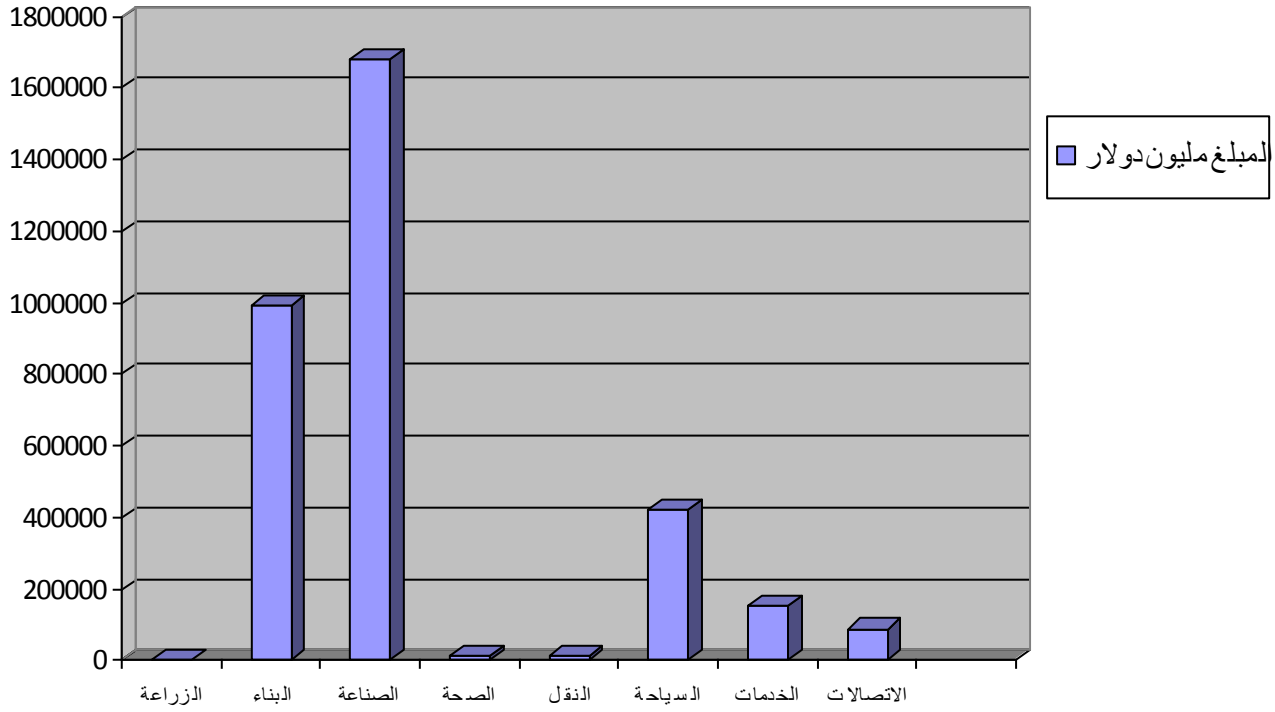

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11)

يتبين لنا من الجدول رقم (11) أن قطاع الصناعة بشكل عام والصناعة الإستخراجية بشكل عام والصناعة الاستراتيجية والتغطية بشكل خاص تستحوذ على الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بـ386 مشروعا و 1681 مليار دينار تقريبا، وهذا بفعل إمكانيات الربح المتاحة في هذا المجال وقلت التعقيدات والمخاطر مقارنة بالمجالات الأخرى.

كما شهد قطاع البناء حصة معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 121 مشروع و 99 مليار دينار تقريبا، وهذا يعود على حزمة مشاريع البناء والبنية التحتية الضخمة التي باشرتها الجزائر في هذه

المرحلة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي بعد تحسن مداخيل الجزائر بفعل إرتفاع أسعار البترول في هذه الفترة.

ولكن ما يلفت الانتباه هو ضآلة مشاريع الاستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة رغم توافر فرص كبيرة في هذين المجالين.

أما قطاع الخدمات بمختلف أنواعها فلم تحظى إلا بنسبة هامشية من مبالغ إستثمار الأجنبي المباشر رغم قدرتها على خلق مناصب العمل، فبستثناء قطاع السياحة في مجال الفنادق والمركبات السياحية بمبلغ 420 مليون دينار وبنسبة 17% فإن الخدمات مساهمتها ضئيلة جدا بالنسبة لمبالغ الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية او عربية والجدول الموالي يوضح المشاريع التي تشرك أجانب.

الجدول رقم (12): التوزيع الجغرافي الاستثمارات المصرح بها من حيث عدد المشاريع ومبالغها خلال الفترة (2002-2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	377	898192
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	274	563346
آسيا	68	119506
أمريكا	16	65636
الدول العربية	200	1267592
إفريقيا	1	27799
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	13	89992

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2015.

يتبين من الجدول تركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من طرف الدول الأوروبية بشكل عام والإتحاد الأوروبي بشكل خاص، حيث ساهم هذا الأخير بـ 274 مشروعا إستثماريا في الجزائر بقيمة أكثر من 56 مليار دينار جزائري، وما يلفت الإنتباه هو الدور الكبير للدول العربية في الإستثمار في الجزائر بـ 200 مشروع وقيمة معتبرة وقيمة معتبرة تقارب 1267 مليار دينار، مما يدل على أنه رغم تشابه إقتصاديات الدول العربية فإن ذلك لم يمنع من تصديرها للاستثمار الأجنبي في الجزائر خاصة في مجال خدمات الاتصال الحديثة.

أما إفريقيا مساهمتها جد هامشية في الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك لسبب انها بلدان فقيرة، وهي في حد ذاتها محتاجة لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر فيها.

أما باقي المناطق فيعود السبب في تراجع الإستثمار الأجنبي الذي قامت به في الجزائر إلى عدة عوامل لعل أهمها بعد المسافة وإختلاف اللغة ولو أن ذلك لا يمنع الشركات المتعددة الجنسيات من إقتناص حصة لا باس بها من الاستثمارات في الجزائر بـ 90 مليار دينار رغم محدودية عدد المشاريع (13 مشروع فقط).

مما يدل أنها تركز على المشاريع الكبرى خاصة قطاع المحروقات.

المبحث الثالث

تأثيرات الاستثمارات الأجنبية الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري

لقد نجم عن تنفيذ اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية العديد من الآثار منها ما هو ايجابي على الاقتصاد الوطني ومنها ما هو سلبي.

المطلب الأول

آثار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

إن دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ يعني انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي الذي يتركز على استثمار الزمن بأقل تكلفة ممكنة، فالجزائر ستضطر إلى فتح سوقها بموجب اتفاقية الشراكة، أمام منتجات أحسن جودة وأقل كلفة وسعرا مقارنة بالمنتجات المحلية.

أولا: الآثار على القطاع الصناعي:

إن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية وإزائها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعات الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية وضعيفة.

ومن أهم الإيجابيات التي نجمت على اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية بالنسبة للقطاع الصناعي هو الدعم الفني والمالي المقدم لتحديث قطاع الصناعة في الجزائر والذي مثل برنامج إجادة إطاره المؤسسي.[1]

(1)- عماري عماد بوقاعة زينب.

ثانيا: الآثار على القطاع الزراعي:

لقد عانى القطاع الفلاحي التهميش والإهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي تعاني منها في:

ضعف المردود

النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها، أنظمة التبريد، النقل، التخزين والتوزيع.

النقائص المسجلة في مجال استعمال المخصبات.

نقص الدعم المالي والتقني المقدم لقطاع.

فبتطبيق اتفاقية الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع.

فاوروبا التي تضمن 48% من احتياجاتها من الموارد الزراعية وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و 1.5 مليار دولار يمكن أن يتضاعف بعد تمرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحر، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي من جهة أخرى وكذا الحواجز الغير تعريفية والتي يمكن أن تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان.

إنما الآثار السلبية لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على القطاع منها:

تحري المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مهمة مثل الطماطم، التمور، لحوم، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لكن يشترط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة على توافر عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.[1]

(1)- فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص ص 183-184.

ثالثا: الآثار على قطاع الطاقة:

تظهر التأثيرات الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية إنطلاقا من النصيب العام للإيرادات من المحروقات في ميزانية الدولة، فهذه التبعية الشديدة لقطاع المحروقات في ظل آليات التحرير التجاري بين الطرفين عرضة للتقلبات الفجائية لأسعار البترول في الأسواق الدولية مما سيؤثر على حجم المداخل التي تشكل حوالي 98% من إيرادات الدولة ومع انخفاض الحاصل في الإيرادات الأخرى أثر عملية التفكيك الجمركي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي جراء إنشاء منطقة تبادل حر ستؤدي على انخفاض موارد ميزانية الدولة بشكل حاد مسببة العديد من الاختلافات والعقبات بالإقتصاد الجزائري.[1]

رابعا: الآثار على القطاع المالي:

يتعامل الإتحاد الأوروبي مع الجزائر باعتبارها أول شريك تجاري، لهذا يتوقع ان يرتفع حجم إستثمارات الإتحاد الأوروبي في الجزائر بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية "الأورو" نظرا لما يترتب عنه من انعكاسات إيجابية على توسيع نطاق أسواق المنتجات الجزائرية مما سيؤثر إيجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الإنتاجية التي ستؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنافسية المؤسسات، كما سيعمل الأورو على التقليل من المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة لدول المجموعة الأوروبية سابقا، وبين الدولار باعتباره العملة المالية لتسوية معظم المعاملات الدولية وأكثرها عرضة لتقلبات في السوق الدولية.

من الامتيازات المدرجة في اتفاق الشراكة في هذا المجال يمكن ذكر ما يلي:

تقوية المنافسة والحد من الاحتياطات القائمة في هذا القطاع وذلك بتوفير الخبرات والكفاءات الفنية المؤهلة للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

(1)- نسيب انفال، مرجع سابق، ص 190.

توسيع التوجيه والتصدير للخدمات المصرفية وذلك بإنشاء مراكز للتبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية وتطوير القطاع المصرفي الجزائري وذلك نتيجة لانفتاح الأسواق الجزائرية بشكل كبير أمام موردي الخدمات المصرفية.

أما الانعكاسات السلبية الناتجة عن انضمام الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي على القطاع المصرفي والمالي تتمثل في:

– تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل توفير المصارف الأجنبية نتيجة لفتح الأسواق. وهذا ما يؤدي إلى جعل المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة حتى الإفلاس.[1]

المطلب الثاني

آثار الشراكة الاوروجزائرية على التوازنات الاقتصادية الكلية

إن تقييم نتائج التجربة الجزائرية في الشراكة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة والتي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها.

أولا: آثار الاتفاقية على التجارة الخارجية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات والآلات والمواد الغذائية والسلع الإنتاجية، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي

(1)– رميدي عبد الوهاب، سماي علي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال غقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13 و 14 2006، ص 689.

في النفط ومنتجاته وبعض المنتجات الصناعية وعلى هذا الأساس فإن حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ في هذه العلاقة، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الاوروبي فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في اسواق دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية ومعايير الصحة ونظام الحصص والرسوم الجمركية والأسعار المرجعية ...إلخ

حيث أن الأورو سيؤدي إلى تقليل نفقات الانتاج في دول الاتحاد الأوروبي فإن هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسي ضعيف أمام مثيلاتها الاوروبية وهذا سيؤدي إلى تحول دول الإتحاد الأوروبي واستغناؤه على الحصول عليها من الجزائر وذلك لأنها ستكون بسعر منخفض وجودة عالية وفي نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بسبب التقلبات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار، فإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية أما إذا انخفض سعر الصرف الدولارمقابل الاورو فإن هذا سوف يأدي إلى انخفاض عوائد الصادرات. [1]

ثانيا: آثار الإتفاقية على المالية العامة (ميزانية الدولة)

نظرا لكون الاتفاق يهتم ويركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية وبالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها ولذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية. أو الرفع من الرسوم الموجودة اصلا أو إنتهاج سياسة مالية متقشفة. [2]

(1)– نسيب انفال، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

(2)– كمال رزيق ومسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسيعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي** ، محاضرة قدمت في الملتقى الأول حول **الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 369.

ثالثا: آثار الاتفاقية على مستوى التشغيل:

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية، سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة وارتفاع الأسعار مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة لا يستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي، مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون اكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج FMI. [1]

رابعا: آثار الإتفاق على ميزان المدفوعات:

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية يحتمل أن يؤدي على امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية في تشجيع الاستهلاك من خلال توفير السلع الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج وهذا ما يتطلب ضخ إستثمارات كبيرة لتوفير البنى التحتية التي تساعد على نمو النشاط الاقتصادي ومنه جذب تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ينبغي التنبيه على أمر مهم يتمثل في أن جني هذه المكاسب لن يكون إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية تحدد أسلوب توجيه الإستثمارات

الوطنية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية وهذا من اجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى. [2]

(1)- عديسة شهرة، مرجع سابق، ص 75

(2)- نسيب انفال، مرجع سابق، ص 188.

المطلب الثالث

تقييم الشراكة الأوروجزائية

يمكن إستخلاص أهم النتائج الإيجابية و السلبية لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية و أثارها المتوقعة على الإقتصاد الجزائري.

أولا: الأثار الإيجابية للشراكة الأوروجزائرية: من بين أهم الإيجابيات نذكر ما يلي:

– الأثر النفسي للمؤسسة المتمثل في الشراكة مع المؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج و المعرفة وفنيات التسيير و المعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج مما يسمح لها بالإندماج في الإقتصاد العالمي بسرعة و فعالية.

– الإتفاق يوفر ضمانات دخول المنتج الجزائري إلى الأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل و تعديل مخططات إنتاجها. [1]

– تعزيز القدرات الإنتاجية للعديد من القطاعات الإقتصادية.

– التحرر التدريجي للتجارة في السلع و الخدمات و رأس المال.

– الحد من البطالة و ذلك بتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الرخاء في الدول المتوسطية. [2]

– تأهيل المؤسسات الجزائرية التي لم يطلها الإفلاس، و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO" وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

– خوصصة القطاعات الأقل كفاءة بما في ذلك القطاع المصرفي و إدخال عليه أساليب تسير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا.

– خلق مناخ إستثماري مناسب من خلال القضاء على البطالة.

---

(1)– بورغدة حسين، قصاص الطيب، مرجع سابق، ص 463.

(2)– رزيق غراب، سليمة رقاد، **أثار إتفاق الشراكة على القطاع الصناعي و مؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13–14 نوفمبر 2006،، ص398.

– إدخال المزيد من المرونة على القوانين الإستثمارية، مما يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ثانيا: الأثار السلبية للشراكة الأوروجزائرية:

من أهم الملاحظات المستخلصة من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية نذكر ما يلي:

– تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات لجمركية طبقا لإتفاقية المشاركة الأوروجزائرية سوف يؤدي إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للجزائر، ولمعالجة ذلك لن يتأتى إلا بإجراء المزيد من الأعباء الضريبة على المواطنين.

– عدم مرونة إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية فيما يتعلق بحرية إنتقال الأشخاص بين الدول العربية و دول الإتحاد الأوروبي مما يمثل عقبة أمام رغبة العدد من الافراد للسفر إلى هذه الدول.

– زيادة حدة تبعية الجزائر للدول الأوروبية مما يفقدها القدرة على إتخاذ القرارات التي تتناسب مع خصوصياتها و حماية سيادتها.

– إفلاس الشراكات غير القادرة على المنافسة في القطاعين العام و الخاص. [2]

(1)–نسيب انفال، مرجع سابق، ص186.

(2)– سلوى محمد مرسي، **المشاركة الأوروعربية مالها و ما عليها و سبل تفعيلها** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول **التكامل الإقتصادي العربي كألية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**، جامعة سطيف، الجزائر، ايام 8–9 أي 2004، ص ص567–568.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن الجزائر قد بذلت مجهودات معتبرة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال تهيئة المناخ الإستثماري الملائم و ذلك من خلال إستقرار سياسي و إقتصادي. ومن أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب و إقناعهم بتوجيه إستثماراتهم إليها، قامت الجزائر بإعطاء إمتيازات و ضمانات و التي تمثلت في مراسيم ثنائية و إتفاقيات دولية.

ونجد أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوروبي قد كان له دور إيجابي بعد توقيع إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بالإضافة أنه تزايدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الأوروبية و التي توجهت إلى عدة قطاعات أهمها قطاع المحروقات و قطاع الصناعة.

الخاتـــمـــة

الخاتمـــة العامـــة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تقنيات إنتاجية متقدمة و منتجات حديثة و مهارات إدارية وتنظيمية و خبرات فنية و تكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية، حيث يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير الفرص الإستثمارية و زيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا و النفاذ إلى أسواق الإئتمان و التصدير ،وكذا تدريب العاملين المحليين حتى يتمكنو من إستخدام التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها، وما زاد من تعاظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر هو تخفيفه من حدة البطالة، و لذلك سعت الجزائر لجذب هذا النوع من الإستثمارات و ذلك بالعمل على تحسين المناخ الإستثماري كما اصدرت عدة تشريعات وقوانين منظمة للإستثمار كما قدمت تحفيزات و ضمانات لحماية الإستثمار.

والجزائر بما أنها دولة نامية تهدف لتحقيق تنمية إقتصادية فقد إنظمت إلى إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002 حيث ركز إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الجزائر على إقامة تجارة حرة بين الطرفين، فضلا عن الإهتمام الواضح بأبعاد السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الأمنية، بهدف الخروج من المرحلة الإنتقالية بإستغلال المساعدات المالية و التقنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في تأهيل إقتصادها للشراكة الفعلية، على إعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للإندماج في حركية الإقتصاد العالمي، و كانت من بين أهم أهداف الجزائر هو جذب الإستثمارات الأوروبية في إطار هذه الشراكة.

إختبار الفرضيات:

1-الفرضية الأولى مؤكدة : بحيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي يتم خارج حدود الدولة الأم و يتولى المستثمر إدارتها كليا أو جزئيا.

2-الفرضية الثانية: مرفوضة و لذلك لأن الشراكة الأوروجزائرية لم تساهم في تطوير و تحسين النظام القانوني الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من أجل جذب هذا النوع من الإستثمارات.

3-الفرضية الثالثة: مؤكدة و ذلك لأن الشراكة الأوروجزائرية ساهمت في تحسين المناخ الإستثماري لجذب الإستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، ولكن لا تستطيع الجزم بأن التحسن في المناخ الإستثماري في الجزائر هو اثر واضح يمكن قياسه كنتيجة للشراكة الأوروجزائرية.

النتائج العامة:

بناء على ما سبق ومن خلال الفصول البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

* وقعت الجزائر مع المجموعة الأوروبية على الإتفاق المبدئي في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من التفاوضات إلى أن تم التوقيع رسميا على إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي بفالونسيا في افريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتتجسد هذه الشراكة في التكامل بين الطرفين الأوروبي والجزائري من أجل تحقيق مشروع أو هدف إقتصادي معين بتنسيق الجهود و الثروات المتاحة وفي شروط مضبوطة تجعل كل من طرف محافظ على إستقلاليته الإستراتيجية، أي لا تفقد أي دولة سلطتها و سيادتها جراء هذه الشراكة الإقتصادية.

* لقد ساهمت الشراكة الجزائرية الأوروبية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لرغبة الجزائر في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة، و إستثمارات الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

*يتميز إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته،، بالشمولية و إرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين، ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين نذكر منها بالخصوص: الصناعة، و الفلاحة، الخدمات، التكنلوجيا، وكذلك الميادين الإجتماعية و الثقافية، وقد أقر إتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة التبادل الحر في أفاق سنة 2017 و التي تم تمديدها إلى سنة 2020.

*إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار الشراكة قد إرتفع و إن كان بنسب ضعيفة، مقارنة بإمكانيات دول الإتحاد الأوروبي في هذا المجال وما تستثمره في دول أخرى (دول شرق المتوسط مثلا)

*يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات إستقطابا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الإستثمارات.

*لقد مس إتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي العديد من القطاعات الإقتصادية و القطاعات غير الإقتصادية، وكذا التوازنات الإقتصادية الكلية للبلد، وبالتالي فقد حمل الإتفاق في طياته أثار تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني و أخرى تنعكس سلبا على توازناته.

*إن التجربة الجزائرية في شراكتها مع الإتحاد الأوروبي في بدايتها ولايمكن بأي حال من الأحوال إعطاء أحكام مسبقة عن نجاحها أو فشلها و لكن المؤكد هو أن الإقتصاد الجزائري بدأ يعرف ديناميكية جديدة و إصلاحات عميقة أملتها عليه شروط إتفاقية الشراكة على غرار تعامله مع صندوق النقد الدولي، هذه الإصلاحات قد يكون لها إفرازات سلبية على المدى القصير و لكنها ستملي النجاعة الإقتصادية على المدى المتوسط و البعيد خاصة على القطاع الصناعي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

التوصيات و الإقتراحات:

-العمل على إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المنتجة، و ذلك لأن أغلب الإستثمارات الأجنبية تتوجه لقطاع المحروقات .

-تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة.

-إعطاء إمتيازات و الضمانات أكبر التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الاجنبي و الوطني على حد سواء.

-مكافحة البيروقراطية لتدعيم سرعة الإجراءات الإدارية لدراسة الملف.

قائمـــة المـــراجـــع

الكتب باللغة العربية

1 -أحمد السيد النجار وآخرون، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

2 -إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

3 -أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا–كوريا الجنوبية– مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004،

4 -باسم حمادي الحسين، الإستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النقطة و أثرها في التنمية الإقتصادية، منشورات الحلي الحقوقية، 2014.

5 -خريوش حسين علي و أخرون، الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

6 -دزار حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002/ 2003.

7 -رضا عبد السلام ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة المصرية، مصر، 2007.

8 -ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و إقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

9 -عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2014.

10 -عبد الكريم كالي، الإستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، 2013.

11 -عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من الخواص، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007.

12 -حفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، نظام التصدير و الإستراد، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015.

13 -فريد أحمد قبلان، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

14 -فريد النجار، الإستثمار الأجنبي و التسويق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

15 -ماجد أحمد عطاء الله، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

16 -محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2002، ص 282.

17 -يوسف سعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010.

المذكرات والرسائـل

1 -ابراهيم بوخلجة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

2 -إنصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم الغقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006/2005.

3 -إيمان مودع، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991–2007)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك، الأردن 2010.

4 -بن داودية وهيبة، واقع و أفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا،، خلال الفترة (1995–2004) مع التركيز على الجزائر،، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعية حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

5 -بن ياني مراد، سعر الصرف و دوره في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012.

6 -بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012.

7 -بوشمال عبد الرؤوف: التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم تخصص تسويق، كلية العلوم ، تخصص تسويق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

8 -جوامع لبيبة، أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،2014 .

9 -حبرة ليلى، مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-2011/2010

10 -رفيق نزاري، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد دولي، جامعة حاج لخضر، باتنة، ص108.

11 -زرقين سورية، دور الإستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية دراسة حالة الجزائر (1999-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008/2007.

12 -الزهراني بدر بن سالم، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة 1970–2000 رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستار، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

13 -صورية مساني، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية و الإستثمار الأجبي المباشر و إنعكاسات على الدول النامية– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، تخصص إقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

14 -عبد الكريم بعداش، الإستثمارالأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005 أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر،2007–2008 .

15 -عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

16 -عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الإستثمار المباشر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص: الإقتصاد الكمي– جامعة الجزائر 3، 2015.

17 -علي موفق، أهمية الإستثمارات السياحية و دورها في التنمية الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط،، جامعة الجزائر "3" 2012.

18 -عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، سنة (2005،2006).

19 -الغزي أنور بدر منيف، دراسة في قانون الإستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

20 -فاطمة رحال، أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي جامعة محمد خيذر بسكرة، 2012.

21 -فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوورومتوسطية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 154.

22 -فيصل زمال، الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في إقتصاديات الدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية– فرع مالية– المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي– تبسة، 2004/2003.

23 -كمال سمية، النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماجستير،، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

24 -ليلى أوشن، الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (غير منشورة)، 2011.

25 -ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثماري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2006، 2007.

26 -نسيب أنفال، دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

27 -هويدي عبد الجليل، إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28 -وردة شاوش، تحليل سوسيولوجي لوضعية العامل في إطار الشراكة الأجنبية، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع تنظيم وعمل (غير منشورة)، العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

29 -يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

الملتقيات و المؤتمرات و الندوات

1 -براق محمد وميموني سمير، الإقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لإتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر أيام 13–14 نوفمبر 2006.

2 -بلعزوز بن علي و مداني أحمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى الوطني حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، أيام 13–14 نوفمبر 2006، جامعة فرعات عباس– سطيف.

3 -بن ساسي إلياس و قريشي يوسف المنظومة الأوروبية و التعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية، مداخلة في المتلقي الدولي حول،التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 8–9 ماي 2004 .

4 -بورغدة حسين، قصاص الطيب، الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13–14 نوفمبر 2006.

5 -تشام فاروق، أهمية الشراكة العربية الاوروبية في تحسين مناخ الإستثماري، دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية تحسين وتفعيل الشراكة العربية، الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 08–09 ماي2004.

6 -تقرورت محمد ومتناوي محمد، حصيلة غتفاق الشراكة الاوروجزائرية مع دول شمال إفريقيا، دراسة تقيمية مقارنة، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

7 -خالد كواش، أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة في الملتوانعكاسات واتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

8 -رزيق عزاب، سليمة رقاد، أثار إتفاق الشراكة على القطاع الصناعي و مؤسساته الصغيرة و المتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول أثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر،13-14 نوفمبر 2006.

9 -رقية سليمة، الشراكة الأوروجزائرية، هل هي نعمة أو نقمة، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006،

10 -رميدي عبد الوهاب، سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13 و 14 2006.

11 -الزهراني بندر بن سالم، الإستثمار الأجنبي المباشر، ودوره في النمو الإقتصادي مداخلة مقدمة إلى أعمال المؤتمر العربي في ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، السعودية، 2011.

12 -سلوى محمد مرسي، المشاركة الأوروعربية مالها وما عليها و سبل تفعيلها، مداخلة في الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004.

13 -سناء عبد الخناق، المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة والصغيرة في ظل الشراكة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر، 2006، ص 211.

14 -صلاح فلاحي، الأبعاد الإقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

15 -الطاهر هارون، عادل بلجبل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الإختلاف؟ الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاقية الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر2006.

16 -عبد المجيد أونيس، عبد الرحمان بن عنتر، الإستقرار الأجنبي و دوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات و التحولات الإقتصادية الدولية الراهنة، مداخلة ضمن المتلقى الدولي حول: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي- حالة بعض الدول النامية- جامعة بومرداس، الجزائر، أيام 22-23 أكتوبر، 2007.

17 -عفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، نظم التصدير و الإستراد، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015.

18 -عماري عماد وبوقاعة زينب، الشراكة الأوروجزائرية وآثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصادا الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

19 -غراب رزيقة وسجار ناوية، محتوى الشراكة الأوروجزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

20 -قطافي ليلى، إتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.

21 -كمال رزيق ومسدور فارس، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسيعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي، محاضرة قدمت في الملتقى الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة.

22 -محمد قويدري، اثر المشروعات المشتركة لتحسين مستوى الآداء الإقتصادي، محاضرة ألقيت في الملتقى الأولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتقييم مكاسب الإندماج في الحركة الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر.

المجلات والدوريات:

1 -أو سرير منور، عليان نذير، حوافز الإستثمار الخاص المباشر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، 2005.

2 -أحمد موفق، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على البيئة الإقتصادية مجلة الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد 80، 2010.

3 -يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، في مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد الثالث 2008.

4 -فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام إلى منطقة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، العدد، 11، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر).

5 -عبد الرحمان تومي واقع و أفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة إقتصادية دورية، مركز البصيرة للبحوث و الإإستثمارات، العدد2006/8.

6 -بوخاري عبد الحميد، واقع مناخ الإستثماري في الدول العربية، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.

التقاريـر والقوانيـن:

1 -قانون 82-11 المؤرخ في 20 أوت 1982 و المتعلق بالإستثمار.

2 -قانون رقم13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 معدل و مكمل للقانون 13/82 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الإقتصاد و طرق تسيرها.

3 -المؤسسة الوطنية لتطوير الإستثمار.

4 -الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، إحصائيات 2015.